



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

كيف سيتحرك الصراع لاحقاً؟

تتبلور بشكل تدريجي، وحتى قبل دخول ترامب البيت الأبيض، الملامح العامة للتعدلات التي سيتم إدخالها على الاستراتيجية الأمريكية ضمن الصراع الغربي المتواصل ضد ولادة عالم جديد، ومن أجل التمسك بالهيمنة والأحادية القطبية المتداعية.

بين هذه الملامح الأساسية، يمكن الإشارة إلى ما يلي: أولاً: الصراع سيستمر في المساحات المختلفة، وسيأخذ في بعضها أشكالاً جديدة، وربما تقل حدته في بعض الأماكن، وتشتد في أماكن أخرى، ولكن محصلته الإجمالية ستكون درجات أعلى من تصعيد الحرب الهجينة بأشكالها المختلفة.

ثانياً: في الإطار الاقتصادي، ستجري عملية مراجعة كبرى لسياسة العقوبات التي أنجزت جزءاً من مهامها، ولكنها في الوقت نفسه دخلت مرحلة باتت فيها نتائجها السلبية على الدولار الأمريكي أكبر من الإيجابية، وأصبح الاستمرار فيها تحفيزاً وتسريعاً لعمليات تاريخية يتم من خلالها تنحية الدولار عن عرشه العالمي، بينها العمليات المتدرجة التي تقوم بها بريكس... وقد عبر ترامب عن هذا الخطر بشكل واضح بقوله: إن خسارة الدولار كعملة عالمية تعني «تحول الولايات المتحدة إلى دولة عالم ثالث»... وستتم الاستعاضة عن العقوبات بجملة من الإجراءات

الحماية الاقتصادية، ورفع الرسوم بما يشبه الحرب التجارية التي بدأها ترامب في ولايته السابقة، ولكن بدرجات أعلى وأشد ضد الصين خصوصاً. ثالثاً: ستجري محاولة جديدة لاستحضار روح كيسنجر عبر محاولة الفصل بين الصين وروسيا، ولكن بشكل معكوس هذه المرة؛ أي عبر استمالة روسيا ضد الصين عبر اتفاق معها حول أوكرانيا، مع بعض الإجراءات بما يخص رفع العقوبات وغيرها، بالتوازي مع استمرار العمل على الفوضى الهجينة الشاملة داخل روسيا نفسها، وبالاستناد إلى الطابور الخامس الذي يرى في حصول صفقة مع الأمريكان تسمح بدخولها المفترض إلى «النادي الإمبريالي» ذروة ألامه.

رابعاً: في منطقتنا، وبعد أن أنجز العدوان المستمر على غزة ولبنان مهمة رفع درجة حرارة المنطقة ككل، ووضعها على صفيح ساخن، وظيفته تهيئة الظروف المناسبة لانتشار الفوضى الهجينة الشاملة، من المحتمل أن يتم الوصول إلى أشكال من وقف إطلاق النار، خاصة مع تراكم الاستنزاف على جبهة الصهيووني، لتحل محل النار الحالية نارٌ أوسع وأكثر تدميراً، مصدرها التناقضات الداخلية، التي سيكتشف العمل على تجديدها في مجمل منطقتنا، بما في ذلك في سورية وتركيا ولبنان والعراق ومصر والسعودية، أي إن «السلام» الذي يقدم ترامب نفسه حاملاً له، ستنتم ترجمته عملياً بالدفع نحو حرائق داخلية كبرى على أسس قومية بالدرجة الأولى، وطائفية ودينية بالدرجة الثانية.

في هذا السياق، تتضح الأهمية القصوى لما يجري العمل عليه من تسوية تاريخية في تركيا، عبر اتفاق يجري العمل عليه بين عبد الله أوجلان من جهة، والسلطات التركية من جهة أخرى. وهو اتفاق إن اكتمل من شأنه أن ينزع فتيل تفجير هائل، ربما يكون الأخطر في اللحظة الراهنة في عموم منطقتنا. أضف إلى ذلك أن الظرف الدولي والإقليمي الراهن، هو بالفعل كما تم وصفه من أطراف متعددة، فرصة تاريخية لم تأت منذ مئة عام لإنجاز حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية، في تركيا «حيث مركز هذه القضية الجغرافي والسكاني» ابتداءً، ومن ثم في عموم المنطقة، وعلى أساس أخوة الشعوب والتوافق فيما بينها.

بالتوازي، فإن نزع فتائل التفجير، يتطلب السير حتى النهاية في موضوع التسوية السورية التركية برعاية أستانا، وتحديد العواقب كلها في وجهها، لأنها في جوهرها ستكون مفتاحاً أساسياً، ليس للتصدي للتخريب الصهيوني المتراكم في مجمل المنطقة فحسب، بل وأيضاً لتطبيق كامل للحل السياسي استناداً للقرار 2254 بمفرداته كلها، بما يقود نحو استعادة وحدة سورية أرضاً وشعباً، ونحو خروج القوات الأجنبية منها، والوصول بها إلى حالة استقرار فعلية تستند إلى حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، بأبعاد هذا المصير كلها، بما في ذلك طبيعة النظام السياسي والاقتصادي-الاجتماعي الذي يريده...

كيف مهدت السياسات الاقتصادية

طريق الانفجار في سنوات ما قبل 2011

[12]

شؤون عربية ودولية



بوريل وأوهام
تأخير المحتوم

17

شؤون محلية



افتصاد الظل...
حجم كبير وانعكاسات كارثية!

08

ملف «سورية 2024»



انتقد «السيد الأبيض» العقوبات؟
...إذا علينا نحن أيضاً أن ننتقدها!

06

شؤون عمالية



حقوق العمال في ظل «تشاركية»
الحكومة والنقابات

02

الاتحاد الأوروبي يرفض إدانة ماضيهِ الفاشي



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



حقوق العمال في ظل «تشاركية» الحكومة والنقابات

من القضايا التنظيمية الضرورية في المؤتمرات النقابية أن يجري التركيز أكثر على الجانب الاقتصادي من حيث تحليل أداء الشركات والمنشآت الصناعية، ونتائج أعمالها إن كانت رابحة أم خاسرة، أو بين وبين، وتأثير كل ذلك على مستوى معيشة العمال، ومدى حصولهم على حقوقهم ومكتسباتهم التي يجري الاعتداء عليها. ما نود أن نقوله بهذا الصدد: إن الحركة النقابية تملك من المعرفة والدراسة الكثير لواقع الطبقة العاملة من حيث حقوقها ومطالبها، ولواقع القطاع العام الصناعي والخدمي وما يجري فيه من تراجع في الأداء الاقتصادي بشكل عام، بسبب الفساد والتهرب وسوء الإدارة التي تشرف على تسيير أموره، ما يجعله غير قادر بشكل فعلي على تأمين متطلبات النمو الحقيقي، الذي لو تحقق، وترافق بتحسين توزيع نتائجه باتجاه عادل، فإن تأثيره سينعكس إيجاباً بكل وضوح على مستوى معيشة الفقراء، ومنهم الطبقة العاملة السورية التي تعاني كثيراً من السياسات الليبرالية، وهنا لا فرق في حجم وقسوة المعاناة بين عمال القطاع العام والخاص، إلا نسبياً. وهذا يعني أهمية النضال المشترك لعمال هذين القطاعين دفاعاً عن الحقوق والمطالب العامة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة.

إن استمرار الحركة النقابية بموقفها «التشاركي» مع الحكومة وسياساتها الليبرالية، يعني المزيد من التراجع في إمكانية انتزاع حقوق العمال والدفاع عن القطاع العام وتخليصه من ناهبيه، على طريق إصلاحه، ويعني المزيد من تمادي الحكومة وإدارتها في الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم. ويمكن أن نرى الصورة واضحة في المؤتمرات، حيث المطالب السابقة يعاد طرحها كما جرى في اجتماع قيادة النقابات مع الحكومة مؤخراً، وهذا يعني أن الحكومة ليست بصدد تأمين أو تحقيق ما يطلبه العمال بالرغم من الوعود الحكومية، وهي عود خلبية تتجرح مع انتهاء الاجتماعات.

والأنكى من ذلك أن الحكومات المتعاقبة لا ترى بالعمال سوى سبب مهم من الأسباب التي أوصلت المعامل والشركات إلى حالتها الراهنة من ضعف الأداء والخسائر التي تتكبدها، ولا بد أن نتساءل: من يدير المعامل والشركات، العمال أم الحكومة؟ من يضع الخطط الإنتاجية والتسويقية والصيانة وغيرها، العمال أم الإدارات؟ من يعين المدراء الفاشلين والمشكوك في نزاهة الكثيرين منهم، العمال أم الحكومة؟

إن الإجابة عن تلك التساؤلات سيضع العربية على سكتها الصحيحة، والإجابة هنا تعني وضع استراتيجية للعمل النقابي المستند إلى قوة الطبقة العاملة وإرادتها الصلبة في الدفاع عن القضايا الوطنية الكبرى، التي بحمايتها ستعزز العلاقة الكفاحية بين الطبقة العاملة وحركتها النقابية، التي هي حجر الأساس في مواجهة قوى السوق والسياسات الليبرالية التي تنتهجها الحكومة، فالإجابة عن ذلك إذا برسم الحركة النقابية التي في حال استطاعت أن تجيب، فإنها سترفع من سوية مواجهة السياسات الليبرالية التي تنتهجها الحكومة، والتي تحتاج مواجهتها أولاً إلى الصلابة التنظيمية المستندة إلى القرار النقابي المستقل المستند إلى أوسع حريات نقابية وديمقراطية في أن يختار العمال ممثلهم الحقيقيين.

للعام الثالث على التوالي، تصوّت دول الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة ضد القرار الذي تقدمه روسيا لإدانة النازية الجديدة، وكذلك تمجيد الفاشيين والمنعوتين معهم خلال الحرب العالمية الثانية.

■ إيغور شيبشكين - ترجمة قاسيون

ما يثير الدهشة في نتيجة التصويت، هو أن ألمانيا وإيطاليا والنمسا، الدول الثلاث التي أوجدت هذا الظاهرة المروعة، وتتحمّل مسؤولية مباشرة عن مقتل عشرات الملايين، أعربت بشكل علني عن رفضها لإدانة الفاشية والنازية، سواء في مظاهرها القديمة، أو الحديثة.

تقدّم روسيا هذا القرار منذ عقود، وكانت نتيجة التصويت دائماً «مع» بعض التفاوتات الطفيفة» متوقعة: الولايات المتحدة وأوكرانيا «بعد انقلاب 2014» تصوّتان ضد القرار، بينما تتخذ دول الاتحاد الأوروبي عادة موقف الامتناع الجماعي، وأحياناً - كما في عام 2011 - تصوّت بعضها ضد القرار، باستثناء ألمانيا والنمسا وإيطاليا، التي لم تفعل ذلك أبداً.

يكمن السبب وراء هذا السلوك من الأوروبيين، الذين يعرفون بتسامحهم ونهبهم لكل أشكال الشمولية، في حقيقة بسيطة: الاتحاد الأوروبي الحالي هو الوريث المباشر للاتحاد الأوروبي الأول الذي أسسه هتلر. في تلك الحقبة، كان الاتحاد الأوروبي يعمل تحت رايات النازية، واليوم يعمل تحت رايات العولمة الليبرالية. هذا هو الفارق الوحيد.

«خلال سنوات الحرب، قاتلت أوروبا بأكملها ضدنا. ثلاثمئة وخمسين مليون شخص، سواء بالأسلحة أو بإنتاج الأسلحة للفيرماخت» (القوات المسلحة الألمانية)، كانوا يعملون لتحقيق هدف واحد... ما يقرب من مليوني متطوع أوروبي حاربوا مع هتلر ضد الاتحاد السوفييتي»

في عام 2019، أصدر برلمان الاتحاد الأوروبي قراراً بعنوان «أهمية الذاكرة الأوروبية لمستقبل أوروبا»، حيث لم يكتف فقط باتهام الاتحاد السوفييتي بالتسبب في الحرب العالمية الثانية، بل طالب أيضاً الدول الأعضاء بإزالة النصب التذكارية للجنود السوفييت المحررين، بحجة أنها «تساهم في تشويه الحقائق التاريخية والترويج للأنظمة السياسية الشمولية».

لذلك، لا يبدو مستغرباً تصويت دول الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة. ففي السابق، كانت تكتفي بالامتناع عن إدانة نفسها سنوياً، ولكن في ظل الحرب الهجينة الشاملة المفتوحة بين الغرب وروسيا، أصبحت الجراءة أكثر وضوحاً. عبّرت هذه الدول من منصة الأمم المتحدة عن موقفها عملياً: «أبعدوا أيديكم عن ماضيها النازي!».

■ المصدر: صحيفة زافترا

2024/11/12

رابط المصدر

في منتصف القرن العشرين، كانت النازية والفاشية تمثّلان «القيم الأوروبية» التي حاول الأوروبيون فرضها بالقوة على أراضيها عام 1941. من المهم التأكيد هنا: المسؤولية لا تقع على الألمان وحدهم. بل إن أوروبا القارية بأكملها ساهمت في بناء «النظام الجديد».

ولا يتناقض مع هذه الحقيقة، أن فرنسا، رغم عضويتها في الاتحاد الأوروبي باعتبارها دولة منتصرة، وكذلك الدول التي تصنّف رسمياً كضحايا للعدوان النازي، مثل: بلجيكا وحتى النمسا «على الرغم من غرابة ذلك»، كانت جزءاً من هذا النظام. في خريف عام 1941، خلال الهجوم على موسكو، تجاوزت خسائر الكتيبة 638 من الجيش الألماني، التي كانت تضم متطوعين فرنسيين، في ثلاثة أيام فقط، ما يقارب خمسة أضعاف إجمالي عدد الطيارين الفرنسيين في وحدة «نورماندي - نيمان» طوال فترة وجودها ضمن الجيش الأحمر.

كما وقع في الأسر السوفييتي حوالي 464,147 من مواطني الدول الأوروبية، الذين يُفترض أنهم كانوا ينتظرون التحرير من الاحتلال الفاشي. وهذا الرقم يقارب حجم خمسة جيوش ضمن الجيش الأحمر عام 1943. صرّح الجنرال محموت جارييف قائلاً:

سيرة ذاتية لأجور العمال

تزداد الفجوة يومياً ما بين الأجور والرواتب وبين الاحتياجات الأساسية للعاملين بأجر، وذلك مع تدرّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد.

■ نبيك عكام

وعلى المقلب الأخر ما تزال الحكومات المتتالية تتنكر لحقوق العمال، وبالأخص منها أجورهم. إن فعالية أية سياسة اقتصادية يجب أن تقاس عبر معيار ما تقدّمه لتلبية مصالح العمال وحاجاتهم الأساسية، وبالتالي تُعتبر السياسة الأجرية أساس أي إصلاح اقتصادي حقيقي. وتعتبر سورية من أقل الدول العربية، بل وفي العالم، من حيث تغطية الحد الأدنى للأجور لجميع العاملين بأجر، حيث أكثر من 90% من العاملين بأجر لا تلبّي أجورهم متطلبات المعيشة الدنيا، فما بالك بالحد الأدنى لأجورهم. وسنحاول أن نستعرض السيرة الذاتية لأجور العاملين بأجر، خلال فترات متعددة لمعرفة حالة التدهور الاقتصادي التي وصلت إليه البلاد من خلال هذه الأجور مقارنة بالقوة الشرائية أو بسعر الصرف المعلن.

في عام 1971، كان يتقاضى العامل من الفئة الأولى عند بدء عمله، مبلغاً إجمالياً مع التعويضات مقداره /500/ ل.س، وكانت القوة الشرائية لهذا الأجر تكفي لإعالة عائلة بشكل مقبول مع قليل من التوفير.

في عام 1985، بلغ وسطي الأجر الشهري لأدنى فئة /725/ ل.س، وأصبح هذا الوسطي /1195/ ل.س بعد زيادة الرواتب في عام 1987. وحصلت زيادة للرواتب والأجور أواخر عام 2000، بحيث أصبح هذا الوسطي عام 2001 يعادل /3045/

ل.س. أي أنّه ازداد بنسبة 154% قياساً لعام 1987، بالمقابل ازدادت نفقات المعيشة للمواد الغذائية بمعدل 300% مقارنة بوسطي أسعار العام 1999. وهكذا نلاحظ حدوث نسبة خسارة في القوة الشرائية لهذا الأجر خلال الفترة المذكورة.

في عام 2010 كان يتقاضى العامل من الفئة الأولى عند بدء التعيين نحو /9645/ ليرة سورية، أي ما قيمته نحو 200 دولار، بالاعتماد على سعر الصرف السائد حينها «48 ل.س للدولار الواحد». وبلغ وسطي الأجور 11300 ليرة سورية تقريباً،

بينما كانت الأسرة السورية المكونة وسطيّاً من خمسة أشخاص تنفق 14000 ليرة على الغذاء شهرياً فقط. عام 2011 ارتفعت الرواتب بقيمة 1500 ل.س مقطوعة، مع زيادة بنسبة 30% من الرواتب دون الـ 10 آلاف، فيكون المجموع الجديد للراتب هو 14038 ليرة، أي ما يقارب 187 دولاراً أمريكياً، حيث وصل سعر الصرف حينها إلى 75 ل.س للدولار. عام 2013، ارتفعت الرواتب بنسبة 40% على الـ 10 آلاف الأولى، و20% على الـ 10 آلاف الثانية، أي بقيمة 4807 على الراتب المذكور، ليصبح

المبلغ الكلي 18845 ل.س أي ما يعادل 62 دولاراً فقط، بسبب الانخفاض الشديد في قيمة الليرة، حيث شهد سعر الصرف تقلبات كبيرة فوصل إلى 300 ليرة للدولار، ثم عاد إلى ما يقارب 200 ليرة للدولار.

في عام 2016، ارتفعت الرواتب بقيمة 7500 ل.س ليصبح الراتب الجديد أكثر من 30 ألف ليرة بقليل، بينما وصل سعر الصرف رقماً قياسياً إلى حوالي 650 ل.س للدولار الواحد، وكان الراتب الشهري بالدولار لا يزيد عن 46 دولاراً، ومن ثمّ عند

ثبات سعر الصرف عند حدود الـ 490 ل.س للدولار أصبح الراتب الشهري نحو 62 دولاراً. بينما كانت بعض القيادات النقابية تقول للعمال بأنّ رواتبهم تضاعفت عدة مرات خلال السنين الماضية متناسبة ما فقدته هذا الأجر من قوة شرائية.

في عام 2020، أصبح وسطي الأجر يقارب 60 ألف ليرة، ولكن هذا الأجر لا يستطيع أن يغطي إلا تكاليف غذاء الحد الأدنى لشخص واحد فقط! وذلك مقارنة بما كان يغطيه راتب عام 2010.

الطبقة العاملة



فيلادلفيا: العمال يهدّدون بالإضراب

هدّدت ثلاث نقابات كبيرة في فيلادلفيا الكبرى بالإضراب عن العمل. حيث صوتت النقابات الثلاث للسماح بالإضرابات يوم 11/20 إذا انهارت المفاوضات. وتمثّل هذه النقابات عمال SEPTA وهي مزوّد النقل الرئيسي لمدينة فيلادلفيا وأربع مقاطعات محيطة في كل من المدينة والضواحي الذين يديرون الحافلات وخطوط المترو وعربات الترام. وتتفاوض على عقود جديدة تتعلق بالسلامة المهنية وزيادة الأجور وغيرها من الحقوق. وقال رئيس النقابة المحلية التي تمثل أكثر من 4500 عاملاً: «سنحاول تجنب التوقف، ولكن إذا كان علينا رسم خط في الرمال، فسندرس خطأ في الرمال» كناية عن رسم حدود صارمة لن يتنازلوا عنها. وأضاف: «إذا خرجنا جميعاً، سنغلق المنطقة». ومن بين النقابات التي هدّدت بالإضراب، أكبر نقابة في المدينة التي تمثل أكثر من 9000 عاملاً بلدي، بما في ذلك موظفو الصرف الصحي.



سيدني: إضراب عمال القطارات

نقذ اتحاد السكك الحديدية والترام والحافلات إضراباً عن العمل استمرّ من صباح الجمعة 15 تشرين الثاني الجاري، إلى مساء الأحد 17 منه، مع توقّف شبكة الخدمات في سيدني «أكبر مدينة بأستراليا»، وبين المدن. وذلك بسبب انهيار المفاوضات بين اتحاد السكك الحديدية والترام والحافلات، وحكومة نيو ساوث ويلز. وقدم الاتحاد سلسلة مطالب كجزء من مساومة المؤسسة الحالية مع قطارات سيدني وقطارات نيو ساوث ويلز. ولم تنجح المفاوضات، فأصدر الاتحاد تعليمات لأعضائه بعدم تشغيل الشبكة. وطالبت نقابة عمال السكك الحديدية، التي تمثل العمال في مديري الصيانة ومشغلي كاميرات المراقبة وسائقي القطارات والفنيين وعمال النظافة وموظفي المحطة، بزيادة الأجور بنسبة 32% على مدى أربع سنوات أو زيادة سنوية بنسبة 8% كما طالبوا بتحسين ظروف العمل، وبمساهمة إضافية بنسبة 1% من صاحب العمل في معاش التقاعد.



اليونان: إضراب عام عن العمل

نقذ عمال القطاع العام والخاص اليونانيون إضراباً عاماً لمدة 24 ساعة يوم الأربعاء، 20 تشرين الثاني الجاري، ممّا أدّى إلى تعطيل الخدمات في جميع أنحاء البلاد. وشارك في الإضراب، الذي دعت إليه النقابات العمالية، الطاقم الطبي في المستشفيات الحكومية، والمعلمون، مع تعليق وسائل النقل العام في العاصمة وتوقف العبارات التي تربط الجزر بالبر الرئيسي في الميناء، احتجاجاً على ارتفاع تكاليف المعيشة والمطالبة باتفاقيات الأجور الجماعية التي تمّ تقييدها. كما أقام الصحفيون في وسائل الإعلام اليونانية إضرابهم الخاص لمدة 24 ساعة يوم الثلاثاء، 19 تشرين الثاني الجاري، وسحبوا جميع برامج الأخبار من الهواء لذلك اليوم، حتى يتمكنوا من تغطية الإضراب العام يوم الأربعاء. وانتقدت النقابات الحكومة لفشلها في معالجة التضخم وسياسات الإسكان، والتي أدّت إلى تآكل مستويات معيشة العمال.



كندا: آلاف العاملين

في البريد يضربون بسبب الأجور

دخل أكثر من 50 ألف عامل في البريد في جميع أنحاء كندا يومهم الخامس من الإضراب عن العمل، بتاريخ 20 تشرين الثاني الجاري، بسبب الأجور وظروف العمل. وقال الاتحاد الكندي لعمال البريد الذي يمثل العاملين إن المفاوضات لا تزال «بعيدة» ومستمرّة. ويطالب الاتحاد بزيادة في الأجور بنسبة 24% على مدى السنوات الأربع المقبلة، هذا وقد رفض الاتحاد نسبة 11,5% التي اقترحها ربّ العمل، كما يتفاوضون أيضاً على قضايا تتعلق بالمزايا والإجازات المرضية وظروف العمل والأمن، وتعويضات الأجر الإضافي. وقالت النقابة إن «مطالبنا معقولة: أجور عادلة، وظروف عمل آمنة، والحق في التقاعد بكرامة، وتوسيع الخدمات في مكتب البريد العام». وقد أدّى توقف العمل، الذي بدأ يوم 11/15، إلى توقف خدمات البريد والطرود في جميع أنحاء البلاد.

العامِل المليونير



راتبهم بالملايين، لذلك تحلم الأغلبية العمالية بأجر مثله، يُطلق عليهم في بعض الأوساط العمالية «الخوارج»، فأجرهم يصل لستة ملايين ليرة، يعملون في أغلب الأحيان بالإدارات الوسطى للشركات والمؤسسات، أو أنهم مهنيون محترفون يشرفون على خطوط الإنتاج، أو أقسام المبيعات والمشتريات، وغيرها من المواقع التي تحتاج لنوع خاص من الكفاءة المهنية والإدارية. ينظر لهم على أنهم «عايشين» وليسوا محتاجين لشيء. وللهولمة الأولى يعتبر هذا طبيعياً إذا ما قارناه بالشرائح العمالية الأقل أجراً أو ذات الحد الأدنى للأجور، أو حتى ببعض المهن «اللي ما بتجيب همها». فهل حقاً هؤلاء العمال بخير؟ وهل نستطيع القول بأنهم ضمن دائرة الأمان المعيشي المفترض؟ أم أن لواقعهم معطياتٍ مختلفة عما تحجبه الأضفار الستة المصفوفة في قيمة راتبهم «السخي».

■ فزح عمار

ننابع في مادتنا الثالثة سلسلة المواد التي تهدف لتسليط الضوء على بعض الشرائح العمالية التي اخترناها وفق معيار قيمة الأجر المقطوع، لعلنا نلج في إظهار جانب صغير من واقع الطبقة العاملة المستمرة بالتدهور على الأصعدة كافة، ولعلنا ندحض ادعاءات المدعين وضوءاء المضللين وننكز المسؤولين الحكوميين ومن بعدهم النقابيين كي ينجحوا نهجاً يصب في صالح المنهويين المنكوبين. توجهنا هذه المرة إلى أحد معالم الصناعات الجلدية الموجودة في دمشق، وتعرفنا على أبو حكمت، الذي يشغل وظيفة المسؤول الإداري للمعمل ومديراً للإنتاج فيه، وهو في العقد الخامس من عمره، صاحب بنية جسدية قوية، وتظهر عليه دلالات الشخصية القيادية بشكل واضح.

ربع راتب الثمانينيات و«رجعنا عالجلدة»

بدأنا بسؤاله عن واقع العمل بشكل عام، ووظيفته بشكل خاص، والصعوبات المتعلقة بهذا النوع من العمل الصناعي، وعن واقعه المعيشي والاجتماعي. فأجابنا متحدثاً بصوته

الرخيم وكلامه المتزن: «أنا عتيق كثير بالمصلحة، وبمفهوم السوق أنا مثل الجلد؛ كل ما عتق كل ما صار أعلى، وكمان بيقولو عني واحد من شيوخ الكار، وهالمسليات على حلاوتها وأهميتها بالسوق وبالمتجمع، بس بالواقع الملموس ما بتقدم ولا بتأخر بيهك ظروف، يعني بتبقى ميزة معنوية مو أكثر، مثل وقت بكرموا حدا ببطاقة شكر حقه ألف ليرة، وهو فاني عمرو باللي اشتغل، الخبرة اللي عندي حقه كثير، والمفروض إني عايش عيشة شوي مرفهة، أو حتى ميسورة، بس هالشي مو متحقق. الراتب اللي باخدو حالياً ما بيطلع ربع راتبي بالثمانينيات، وقت كنت أجبر بورشة شتاتي بالحريقة، كنت شب بأول طلعتي، اشتغلت ودرست وصممت مصاري، وتجاوزت. وبالتسعينييات فحتت ورشتي واشتغلنا شغل مخيف ليل نهار، كان تلت رباح شغلنا تصدير. وبعدها بكم سنة بلشت الأمور تتدهور شوي شوي، وصارت العالم تهرب من المصلحة، ورغم هيك كان لسنا ماشي الحال حتى إجت الأزمة، وصار اللي صار، وراح المعمل وضعتنا مو عالجلدة عالجلدة».

تابع العم أبو حكمت: «بعد ما راح المعمل، إجيت اشتغلت بالمعمل مدير إنتاج، وبعد كم سنة سلموني مدير إداري كمان، ووفروا على

حالهم راتب المدير اللي سافر، وصار راتبي أحسن. وكل سنة بيرفعولي راتبي شوي. عندي اجرة بيت مليون بالشهر، وعندي صبيتين لساتهم جامعات، وشب بكالوريا، وهالك مليون بدهم يصرفوا على كل هاد. خليني إحسبك ياها عالبيومية؛ أنا يوميي 200 ألف، بدي جيب أكل وشرب ومواصلات واتصالات وإنترنت لأربع أشخاص كل يوم بيومو، وكل شهر بدي اجرة بيت وفواتير كهربا ومي وأمبير، وكل موسم بدنا ثياب ورسوم جامعة أو معاهد، ومازوت ومونة. كلو بهالمبلغ هاد. بنتي المسافرة بتبعنا اجرة البيت، ورغم هيك عطلو مديون، لأنو المعادلة مو زابطة وما بتزبط، عيلتي بدها 10 ملايين لنعيش عالد الحد».

شغل «الإيد ما يزيد»

«في كثير عالم بتقالي «حميد ربك» أتو راتبك هيك، إنت وضعك منيح بتقبض 6 مليون، مو مثل العامل أو اللي راتبو مليون أو مليونين. بس خلينا نتفق على شغلة، كلياتنا بالهوى سوي، اللي راتبو مليون عم يعتاز ويتدين ليكمل الشهر، واللي راتبو 6 مليون كمان عم يعتاز ويتدين، لأن الفجوة كبيرة كثير بين الراتب والمعيشة، كل رقم بيتاخذ بالسوق ما بعيشك بعيد عن الأساسيات والحرمان هو مو كافي. وزيدك من الشعر بيت، كمان لازم يكون في فائض لكبرتنا، طول عمرنا -واهلنا قبلنا- منشغل ومنقيم مبلغ منصمدو، بس هالشي انتهى آخر ثلاثين سنة، وما دام ما في فائض من الأجر منضل على مقولة شغل «الإيد ما يزيد»، فكيف إذا شغل الإيد ما بقا يكفي ولا يطعمي خبز!».

همي بقلب غيري

يتابع مدير الإنتاج بأنه لا يفكر أبداً بفتح معمل خاص به، حتى إن توفر التمويل، لأنه

لن يستطيع الصمود بالسوق لمدة كافية، ويضيف: «كلف التشغيل عالية كثير، وزمن الورشات الصغيرة أو المعامل الصغيرة راح من زمان. اليوم في شيت إتني الكبير بياكل الصغير ويطلعوا من السوق ببساطة، أو بيعطيه شغل مصانعة، وهامش الربح بصير صغير كثير، وخاصة بالظروف، ما في شي عم يساعدنا، لا الكهربا ولا المي، وبتعرفي قدي هذول الشغلين أساسيات بشغلنا. حتى المواد الأولية اللي بنستوردها صار إلها شروط كثير، والكل بدو ياكل منها، وبتوصل لعدنا بأرقام خيالية بتخليك تلصع من منافسة السوق، وما عاد فيك نصير، لأنو كلف التشغيل عندك عالية، ومو بقتان بهالسوق غير كم معمل كبار شغلين وماسكين السوق. كل هاد بخليني مكاني و«همي بقلب غيري» مثل ما بقولوا. وهالظروف بتتغير وما بتدوم، وأكد بعد هيك أزمة حترج البلد تمشي بطريقة صح، لأنو البلد خيرا كثير من كل النواحي؛ عننا ثروات وعننا طاقات وخبرات، وأنا مؤمن إنو حتوقف هالبلد عرجليها لأنو عننا شعب شغيل وفهمان».

الطبقة العاملة بأكملها تحت مؤشر الحد الأدنى للمعيشة

وفق المؤشر الدوري لجريدة قاسيون، فإن الحد الأدنى لمعيشة العائلة السورية والعائلية ضمناً يقارب الملايين التسعة، ومهما اجتهدت فلن تجد في أي شريحة من شرائح الطبقة العاملة من يلامس هذا المؤشر، بل إن أخذت معايير الأمم المتحدة للفقر المدقع المحددة بأقل من 2,15 دولار يومياً للشخص الواحد، فستجد بأن الغالبية العظمى من العمال مصنفون ضمن هذا الفقر المدقع، ويمارسون واجبهام نحو اقتصادهم الوطني دون أدنى حقوق، مرتقيين الأفق الذي سيفتح قريباً غير بعيد.

لماذا تعلق الأصوات «الإسرائيلية» بضم الضفة الغربية الآن؟

تعلت الأصوات «الإسرائيلية» حول نية ضم الضفة الغربية لنصبح تحت السيطرة «الإسرائيلية» بشكل كامل خلال الفترة الأخيرة، وصدرت عدة تصريحات من مسؤولين «إسرائيليين» في هذا الشأن، أبرزها ما صدر عن بتسليل سموتريتش، وزير المالية «الإسرائيلي»، الذي أعلن في 11 تشرين الأول/نوفمبر الجاري أنه أصدر تعليمات للتخصيص لسيطرت السيادة «الإسرائيلية» على الضفة الغربية، أملاً أن يجري تنفيذ هذه الخطة خلال العام المقبل.



■ احمد علي

وسبقت تصريحات سموتريتش تصريحات مشابهة لوزير الأمن القومي «الإسرائيلي»، إيتامار بن غفير، في السابع من الجاري، زعم فيها أن هذا العام هو «عام السيادة الإسرائيلية»، وتزامن ذلك مع تعيين بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء «الإسرائيلي» يحيئيل ليتز سفيراً لـ «إسرائيل» لدى الولايات المتحدة، وهو زعيم استيطاني سابق معروف بدعوته المتكررة والدائمة إلى ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية.

بطبيعة الحال، فإن هذه التصريحات أثارت ردود فعل واسعة، وأدانتها دول ومنظمات عديدة من باب أنها انتهاك للقوانين الدولية، لكن هل هذه الدعوات جديدة؟ وما الهدف منها؟ ولماذا تعلق في هذه اللحظات بالضبط؟ أسئلة سنحاول الإجابة عنها في هذا المقال...

الضفة تاريخياً

بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1948، وانسداد الحرب العربية-«الإسرائيلية» الأولى، سيطر الأردن على الضفة الغربية، وأعلن ضمها رسمياً في عام 1950. لاحقاً لذلك، وفي حرب يونيو/حزيران 1967، احتلت «إسرائيل» الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ومنذ ذلك الحين، بدأت في بناء المستوطنات على الأراضي المحتلة، مخالفة بذلك القانون الدولي الذي يعتبر الاستيطان في الأراضي المحتلة غير شرعي.

في وقت لاحق، وتحديداً في عام 1993، ما بعد توقيع اتفاق «أوسلو»، جرى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: المنطقة (أ)، وهي تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، وتشكل نحو 18% من مساحة الضفة، والمنطقة (ب)، وهي تحت السيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية «الإسرائيلية»، وتشكل نحو 22% من المساحة، وأخيراً المنطقة (ج)، وهي منطقة تحت السيطرة «الإسرائيلية» الكاملة، وتشكل نحو 60% من مساحة الضفة. ورغم الاتفاقية، استمرت «إسرائيل» في توسيع المستوطنات في المنطقة (ج). تواصل ذلك حتى 2020، حين أعلن بنيامين

نتنياهو عن خطط لضم أجزاء من الضفة الغربية، مستنداً إلى ما عرف بـ «صفقة القرن»، وحينها قوبلت هذه الخطة برفض دولي واسع، بما في ذلك من قبل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وفي يونيو/حزيران 2024، أي قبل عدة أشهر، تحدثت تسريبات عن خطة «إسرائيلية» لغرض السيطرة الدائمة على الضفة الغربية دون إعلان رسمي عن الضم، من خلال نقل السلطات الإدارية من الجيش إلى الحكومة المدنية، وتوسيع المستوطنات، وصولاً إلى التصريحات الجديدة التي بدأنا المقال بالحديث عنها.

نهج مستمر

مجال العرض السريع السابق لوضع الضفة، وبما يتضمن من احتلال لها، ثم تقسيمها، ثم بدء عمليات الاستيطان واستمرارها وتوسيعها؛ يوضح أن ما يطرح «إسرائيلياً» اليوم فيما يخص ضم الضفة الغربية، ليس وليداً لهذه اللحظات، بل استمراراً لنهج مقرر منذ زمن، هدفه ومفاده ضرب إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة، والحيلولة دون تطبيق حل الدولتين الذي تنص عليه القوانين الدولية المرتبطة بالشأن الفلسطيني.

وبطبيعة الحال، فإن محاولات تدعيم النهج القديم وإبقائه حياً مع الضربات الكبرى التي يتلقاها الكيان، لها دوافعها المرتبطة بالمتغيرات الجارية في العالم والإقليم وعلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي لا تصب في الصالح «الإسرائيلي» كما تبين الوقائع. فالعالم بقواه الصاعدة، والإقليم، يتكاتفان شيئاً فشيئاً باتجاه ما أصبح ضرورة أكثر من

أي وقت مضى، أي حل الصراع القائم باتجاه سلام مستدام يقي هذه المنطقة من الانفجار الكبير، والفوضى الهائلة الشاملة المرسومة لها من قبل الغرب، والتي باتت تهدد الجميع.

«التحالف الدولي لحل الدولتين»

وفي السياق السابق، من المفيد الإشارة إلى «التحالف الدولي لحل الدولتين» الذي أطلقته السعودية على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل نحو شهرين، والذي عقدت أولى اجتماعاته في الرياض مؤخراً. ينسجم التحالف تماماً مع «مبادرة السلام العربية» التي أطلقتها السعودية في بيروت عام 2003، والتي تنص على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية «في الضفة الغربية». وفي الحقيقة، ورغم أن حل الدولتين كان مطروحاً على طول الخط في إطار حل القضية الفلسطينية، إلا أنه يعود للواجهة بقوة الآن، مع تكاتف حوالي 150 دولة حول العالم بإطار التحالف المذكور. ومن اللافت أن تصدر تصريحات سعودية رسمية هي الأولى من نوعها، وتقول بأن تطبيق حل الدولتين لا يتطلب موافقة الكيان، وذلك في إطار تصعيد اللهجة والضغط على أمريكا وريبتها «إسرائيل»، وبمعنى آخر، فإن المقصود هو أن الحل سيتقدم إن رضي الكيان أم لم يرض.

قبول إجباري بالحل

ومع هذا الواقع، يبدو أن حل الدولتين أصبح بلوح في الأفق، وهذا بالضبط ما تتعامل معه «إسرائيل» من خلال إعلان نوايا ضم الضفة بكثافة الآن، فهي من جانب تحاول إحراج

الحلفاء «أمريكا والمطبعين في المنطقة»، بإطار عملية التفاوض حول هذا الحل بالضبط، فهي عملية جارية منذ «طوفان الأقصى» بشكل خاص، حتى وإن لم يظهر هذا على السطح، وهنا نشير مثلاً إلى الاتفاقات الأمنية السعودية الأمريكية، والتي أعلن الجانبان أن 90% منها أصبح منجزاً، فيما تشترط السعودية، لاستكمال الاتفاق، ضماناً أمريكياً وتحركاً ملموساً عبر «مسار لا رجعة عنه» لحل الدولتين.

أمام هذا الواقع، والذي يقول إن التسوية السياسية قادمة مهما طال الحرب، وإن حل الدولتين على جدول أعمالها؛ فإن الكيان «الإسرائيلي» الخاسر في هذه الحرب، والذي ظهرت خسارته منذ اللحظات الأولى للطوفان، سيكون مضطراً لتقديم التنازلات، ولأنه يعرف ذلك مسبقاً، فهو عبر طرحه ضم الضفة، والذي يعني فيما يعنيه عدم الاعتراف بالقضية الفلسطينية وبحل الدولتين، يرفع السقف لهذا الحد، لا شيء، سوى لإنزاله لاحقاً، أي القبول بالحل رغماً عنه، لأنه سيكون مضطراً إلى فعل ذلك.

إلى جانب ذلك، فإن الطرح «الإسرائيلي» المتطرف والمتشدد هذا له وظيفة أخرى تصب المصّب نفسه، فهو يستدعي بصورة طبيعية ومباشرة الطرح الفلسطيني المقابل، والذي يطالب بالأرض من النهر إلى البحر، وهذا الطرح الآن، وفي هذه اللحظات بالضبط، ورغم أحقيته، لا يصب في صالح الشعب الفلسطيني وقضيته التاريخية، بل يصب في صالح الكيان، لأنه يمنع الذهاب بخطوة عملية نحو حل الدولتين ويمنع قيام دولة فلسطينية من الأساس.

انتقد «السيد الأبيض» العقوبات...!



سابقاً: أدت العقوبات إلى تسريع عمليات تحول بنوية شديدة الخطورة في هيكلة الاقتصاد السوري وطبيعته، باتجاه تنمية الجوانب الإجرامية والسوداء... أي أن الاقتصاد بأكمله تقريباً قد تحول إلى اقتصاد ظل، وضمن اقتصاد الظل هذا بات جزء معتبر اقتصاداً أسود تماماً...

ثامناً: الآثار المباشرة على حياة السوريين ابتداءً من مساهمة العقوبات بانخفاض سعر الصرف، ومروراً بارتفاعات الأسعار، وتراجع الصناعة والزراعة والصحة والتعليم وإلخ... وربما من الضروري دائماً أن يشير المرء إلى أن هذه النتائج هي الثمرة السامة لكل من العقوبات والسياسات الحكومية النيوليبرالية والفساد الكبير المهيمن والمنتفخ في سورية، وهؤلاء شركاء مكمّلو الشراكة مع العقوبات في نهب الشعب السوري وتدمير اقتصاده، وهذا لا ينتقص من إجرامية العقوبات بأي حال من الأحوال، ولا ينبغي الوقوع في لعبة ترائق الاتهامات بين من هو المسؤول، هل العقوبات أم النظام القائم؟ كلاهما معاً، وموضوع تحديد النسب الدقيقة للمسؤولية يصبح نافلاً يمكن للدراسات المتخصصة أن تقول كلمتها فيها.

تاسعاً: كل حديث عن أن العقوبات لا تستهدف الغذاء والدواء هو حديث كاذب عملياً، لأن الشركات المختلفة حول العالم، بما في ذلك البنوك ومنظمات المجتمع المدني الكبرى، باتت محجّمة عن أي تعامل مع سورية خوفاً من العقوبات، لأن تلك العقوبات وخاصة قيصر تستهدف الأطراف الثالثة ضمن أي عملية اقتصادية تكون سورية طرفاً فيها «وسورية هنا ليست النظام بالضرورة، يكفي أن تكون جنسيك سورية حتى يصبح توقيع عقد معك من أي شركة في العالم أمراً شديداً صعباً»... لأن هذه العقوبات، وخاصة الأمريكية، تعمل ضمن مبدأ فريد من نوعه، هو أن البريء متهم

«بفعل الحرب وليس العقوبات، أو لأي سبب آخر»، فإن العقوبات لا يتم رفعها بالضرورة... «العقوبات على العراق التي قيل إنها عقوبات على «نظام صدام حسين» ما يزال جزء منها مستمراً حتى اللحظة، أي بعد 21 سنة من سقوط صدام حسين واحتلال العراق، مثلاً: العقوبات على النفط، التي تجبر كل شار للنفط العراقي أن يحول الثمن للفيديري الأمريكي، الذي يتحكم بدورته بتلك الأموال ويحولها بالقطارة، ووفقاً لما يخدم سياساته للعراق!... في المثال السوداني: لم يتم رفع العقوبات على نظام البشير» رغم مرور سنوات عديدة على رحيله، إلا حين حقق المجلس العسكري الحاكم الشرط الأمريكي بالمضي باتجاه التطبيع مع الكيان... ومن يقرأ بإمعان قانون قيصر الأمريكي، ليس من الصعب عليه أن يجد بين شروط وقف تنفيذ، ضمان سلامة «دول الجوار»، وفي القاموس الأمريكي فإن «دولة» واحدة لا غير- حين الحديث عن جوار سورية- هي من تجاوز سورية، وهي «إسرائيل»...

رابعاً: الدراسة العملية لتأثير العقوبات على الشخصيات التي يقول الأمريكيان والأوروبيون: إنها تستهدفهم، تؤكد أن هؤلاء هم في معظم الحالات مجرد واجهات قابلة للتبديل، لمراكز الثقل المالي والسياسي. خامساً: أكثر من ذلك، فإن العقوبات نفسها قد تحولت إلى باب واسع للسفسرة وتعظيم عمليات النهب من الشعب السوري عبر التذرع بالعقوبات، بما يخدم عمليات الفساد الكبير ويضخمها.

سادساً: بالمعنى السياسي-الاقتصادي، قدمت العقوبات ذريعة إضافية لتسريع التحولات النيوليبرالية ضمن منظومة جهاز الدولة في سورية وعلاقته بالمجتمع، باتجاه إنهاء أي دور اجتماعي للدولة.

تحركت خلال الأشهر القليلة الماضية، مياه راكدة في أوساط المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني بما يخص موضوع العقوبات المفروضة على سورية، فعقدت ورشات ولقاءات هنا وهناك لمناقشة العقوبات وأثارها السلبية على الشعب السوري و«ضرورة إصلاحها»... وذلك بعد سنوات متواصلة من تحريم أي حديث ضد العقوبات، بل واتهام أي شخص أو مجموعة أو حزب أو توجه سياسي ينتقد العقوبات «ولا نقول يرفضها»، بـ«الخيانة»، وبالعامل لمصلحة النظام... وفجأة، يفتح الباب نحو «النقاش الموضوعي الهادئ» الذي يتناول آثار تلك العقوبات على الشعب السوري نفسه، ويسعى لإيجاد السبل لتقليل تلك الآثار عبر المطالبة بـ«تصويب وتصحيح» تلك العقوبات... طبعاً، ما يزال الحديث عن «رفع العقوبات»، ضمن خانة «الكلام الصفري المضر»، ولكن خطوة ما قد تحققت برفع «التحريم» عن انتقاد العقوبات...

سعد صائب

ضمنه مناصرو العقوبات السابقون إلى منتقدين لها، من المفيد أن نعيد التذكير هنا، وبشكل مكثف جداً، بأهم الحجج التي دفعت «الإرادة الشعبوية» لاتخاذ موقف رافض للعقوبات الغربية جملة وتفصيلاً، ومطالبا برفعها «سنضع في نهاية هذه المادة مجموعة من الروابط لمواد تم نشرها في قاسيون سابقاً حول موضوع العقوبات، تشكل مجموعها مرجعاً مفيداً لتحديد موقف واضح من العقوبات»:

أولاً: العقوبات المفروضة على سورية من وجهة نظر القانون الدولي هي عقوبات أحادية الجانب من خارج الأمم المتحدة، ومن خارج مجلس الأمن الدولي، وهي بهذا المعنى غير شرعية وغير قانونية.

ثانياً: دراسة برامج العقوبات الأمريكية والأوروبية المختلفة، عبر ما يصل إلى 60 عاماً مضت، ابتداءً ببرامج العقوبات على كوبا «وهي برامج العقوبات الأطول في التاريخ الحديث»، تثبت أن العقوبات لم تسقط أي نظام من الأنظمة، ولم تغير أي نظام من الأنظمة... ولذا فإن الهدف المعلن من العقوبات هو هدف كاذب، وهناك أهداف أخرى مختلفة كلياً عما يجري الإعلان عنه، ويجب البحث عنها وتحديدها...

ثالثاً: دراسة برامج العقوبات الأمريكية على دول عديدة بينها العراق والسودان وغيرها، تثبت أنه حتى بعد أن يتغير نظام من الأنظمة

بعض الأشخاص والجهات والأطراف السياسية التي تحمل اليوم لواء «إصلاح العقوبات»، وخاصة ضمن القسم من المعارضة السورية المدعومة غريباً، هي ذاتها من جردت طوال سنوات عديدة سابقة- وحتى وقت قريب- سيوف التكفير والتخوين ضد كل من ينتقد عقوبات السيد الأمريكي والسيد الأوروبي... ولذا، من الصعب تفسير «انعطافتها» هذه على أنها صحوة ضمير مفاجئة، أو استنارة معرفية أضاعت بشكل غير متوقع عقول أنصار العقوبات، وجعلتهم يدركون أن هذه العقوبات تساهم مساهمة فعالة في قتل السوريين وتعظيم عذاباتهم.

لكي يكون المرء منصفاً، لا بد من القول: إن عدداً محدوداً من الأشخاص، وخاصة الأكاديميين منهم، إضافة إلى بعض الجهات السياسية، كانت لها مواقف متقدمة للعقوبات منذ وقت طويل، وقامت بدراسات جديّة حول تأثيراتها، وتدرج انتقادها من المطالبة بـ«توجيهها بشكل أفضل» أي ضمن حدود «إصلاحها»، وصولاً إلى المطالبة برفعها. ولكن هذا الجو كان مطوقاً إعلامياً بشكل مستمر، وعرضة لهجوم متواصل...

بضع كلمات حول العقوبات ورفضها قبل محاولة تبيان السياق الذي «ينعطف»

ما يزال الحديث عن «رفع العقوبات» ضمن خانة «الكلام الصفري المضر» ولكن خطوة ما قد تحققت برفع «التحريم» عن انتقاد العقوبات

إذا علينا نحن أيضاً أن ننتقدها!



ماذا نستنتج من تجربة الاستيراد الخاص للمازوت؟ (1 نيسان 2019).

العقوبات مجدداً لماذا لا نشترى سفناً المستقلة؟! (14 نيسان 2019).

جهاز الدولة هدف العقوبات والياب الوحيد للخروج منها (16 كانون الأول 2019).

العقوبات و«السليطة»... مثال من القمح (20 نيسان 2020).

البنزين المستورد لسورية 3 أضعاف العالمي: و«ريح العقوبات» قد يصل 920 مليون دولار سنوياً! (11 أيار 2020).

هل يمكن تجاوز العقوبات؟ نعم ولكن بإزاحة الطبقة السائدة (1 حزيران 2020).

الموافقة على العقوبات... خيانة وطنية موصوفة! (7 حزيران 2020).

«قيصر»... خيار «الصمود في الهاوية» أو الهجوم الممكن في عالم اليوم! (8 حزيران 2020).

أزمة الطاقة... أقل من نصف الحاجات الدنيا بين التمويل وتجاوز العقوبات (16 تشرين الثاني 2020).

العقوبات الأمريكية جريمة أداتها الإقتصاد السياسي للفساد والفوضى (28 كانون الأول 2020).

فقرة في «نصب واحتيال» مؤيدي العقوبات (27 آذار 2021).

كيف ساهم الحرامية الكبار و«ليبراليتهم» الاقتصادية في مضاعفة وتعميق آثار العقوبات الغربية؟ (24 نيسان 2022).

«التعافي المبكر»... جزرة العقوبات وأهم من ذلك: أداة من أدوات «خطوة مقابل خطوة»! (1 نيسان 2024).

تقرير إسكوا الأخير حول العقوبات على سورية، مضمونه، الهجوم عليه، والدفاع عنه... وسياقه الزمني-السياسي (14 تموز 2024).

مراجع:

نسرد هنا عناوين مجموعة من المقالات والدراسات التي قامت بها قاسيون حول موضوع العقوبات بأبعاده المختلفة، مع إرفاق كل عنوان بتاريخ نشر المادة وربطها:

بعد العقوبات على النفط السوري.. فلنؤم شركات النفط!! (7 أيلول 2011).

ارتفاع الأصوات المطالبة بإعادة تأميم النفط السوري.. بدل تصديره خاماً لتهدده العقوبات.. لنستثمر نفطنا وطنياً (13 أيلول 2011).

العقوبات فرصة أخيرة لإعادة الاعتبار للإنتاج الوطني.. فهل سنحسن استغلالها؟! (20 كانون الأول 2011).

كيف تتجاوز سورية مأزق العقوبات الاقتصادية الحالية؟! (20 كانون الأول 2011).

العقوبات الاقتصادية ما بين الفرصة والأزمة البنوية (7 أيلول 2012).

دراسة آثار العقوبات ووضع البدائل ضرورة تجاهلتها الحكومات المتعاقبة ووزاراتها! (7 أيلول 2012).

العين بالعين (15 شباط 2013).

استيراد السكر: 51% تضخيم الكلف.. فهل تم هدر 69 مليون يورو لذلك؟ (13 آذار 2015).

«نصار» سياسية للعقوبات الاقتصادية (20 كانون الثاني 2018).

الغرب لن يتنازل عن عقوباته بسهولة.. فما العمل؟ (27 كانون الثاني 2019).

«الاكتفاء الذاتي» 14 مليار ليرة شهرياً لاستيراد القمح! (3 شباط 2019).

العقوبات تشتت... والبراهي مرخية؟ (10 شباط 2019).

العقوبات تحاصر السوريين وتفتح شبكة فساد محلي-دولي (17 آذار 2019).

هناك تحولات واضحة في مواقف عدد من الدول الإقليمية بما يخص الملف السوري عموماً ومسألة العقوبات ضمناً

فإن الولايات المتحدة ستتحول إلى دولة عالم ثالث... ليس المقصود هنا بطبيعة الحال العقوبات على سورية، فهذه العقوبات وتأثيراتها ليست ذات وزن مؤثر في الساحة العالمية، ولكن بالدرجة الأولى المقصود العقوبات على روسيا والصين.

ثانياً: أثبتت استطلاعات رأي ميدانية في مناطق متعددة في سورية، أن أغلبية مطلقة من السوريين ترى أن العقوبات تضر بها بشكل مباشر، ولم يقتصر هذا الرأي على مناطق سيطرة النظام، بل امتد إلى المناطق السورية كلها دون استثناء، وإن اختلفت النسب قليلاً بين منطقة وأخرى، لكن في المناطق كلها كانت هناك أغلبية مطلقة متفقة على أن العقوبات أضرت بها.

ثالثاً: هناك تحولات واضحة في مواقف عدد من الدول الإقليمية بما يخص الملف السوري عموماً، ومسألة العقوبات ضمناً. على الخصوص هناك تحول تدريجي في الموقف التركي، والذي من المعروف أنه يؤثر على مجموعات معينة من المعارضة السورية ومنظمات المجتمع المدني بأشكال مباشرة أو غير مباشرة، وأن جزءاً من المعارضة، وإن كان غربي الهوى، إلا أنه يضطر لمسيرة الاتجاه العام التركي من باب التقية السياسية. بين مؤشرات تحول الموقف التركي من العقوبات مثلاً: بيانات اجتماعات أستانا الأخيرة، التي باتت بند رفض العقوبات الغربية الأحادية على سورية بنداً ثابتاً فيها. يضاف إلى ذلك مواقف بعض الدول العربية من العقوبات وخاصة السعودية، وإن بأشكال غير معلنة في معظم الأحيان...

بالأحوال كلها، فمن المؤسف حقاً، وإن كان غير مفاجئ نهائياً، أن نرى «نخباً» سورية، تحدد خطابها وسياساتها ليس انطلاقاً من مصالح الشعب السوري، بل انطلاقاً من تحولات المواقف والأمزجة الدولية وخاصة أمزجة الممولين...

ومدان حتى يثبت العكس!

لماذا الآن؟

بالعودة إلى الحدث الأني، أي إلى «استفاضة» البعض المفاجئة لنقاش مسألة العقوبات وتأثيراتها، يمكن قول التالي:

ضمن مشروع «خطوة مقابل خطوة»، و«تغيير سلوك النظام» بوصفه الاستهداف المعلن من مجمل الخطوات الغربية من فوق ومن تحت الطاولة، وفي ظل التحركات الأوروبية المتسارعة مؤخراً ضمن ما يسمى «التطبيع مع النظام»، وهذا كله يجري بإدارة أمريكية في نهاية المطاف، فإنه قد اقترب الوقت الذي يتم فيه تغيير شدة العقوبات ونوعيتها، ولا نقول رفعها، ولذا فإن الممولين الأوروبيين، ولتسهيل الانعطاف السياسية على حكوماتهم، ولتهيئة الجو المناسب لها، بما في ذلك بين السوريين، قد بدأوا بالدفع نحو «إعادة النظر في العقوبات وتأثيراتها»، بحيث تعلق الأصوات المطالبة بـ«إصلاح العقوبات»...

هذا لا يعني بحال من الأحوال أن رفع العقوبات قريب، بل هو على الأغلب ما يزال بعيداً... ولكنه يعني: أن بعض النخب قد حولت نفسها إلى عجيبة طيبة بيد الممولين، تحدد أجنديتها ومهامها انطلاقاً مما يقوله الممول...

يمكن أن نضيف إلى ذلك جملة من العوامل بينها:

أولاً: تتجه الدول الغربية عموماً إلى إعادة النظر بسياسة العقوبات التي اتضح أنها تضعف أولئك الذين يفرضون العقوبات أيضاً، «ربما من المهم في هذا السياق الاستماع إلى ما يقوله ترامب حول هذا الموضوع، والذي وصل حد اعتبار الإفراط في استخدام العقوبات أداة في قتل الدولار ومكانته العالمية، والذي إن تم ضربه، والكلام لترامب،

اقتصاد الظل... حجم كبير وانعكاسات كارثية!



تعاني اقتصادات العالم بمختلف مستوياتها ودرجات تقدمها من ظاهرة اقتصاد الظل بنسب متفاوتة، والتي اعتبرت إحدى أهم المشكلات التي يجب على واضعي السياسات فيها معالجتها والحد منها، وذلك لتأثيرها بمؤشرات الاقتصاد على المستوى الكلي، لهذه الدولة أو تلك.

■ معن الأمير

يتألف اقتصاد الظل من شقين أساسيين: أولاً: الاقتصاد غير المنظم، أي الأنشطة الاقتصادية المشروعة ولكنها غير مسجلة رسمياً، ولا تدخل في الحسابات القومية الرسمية «كالناتج المحلي الإجمالي مثلاً»، ولا تخضع للالتزامات الضريبية، ولا يحكمها أي معايير أو قيود أخرى مثل تأمين العمال - الحد الأدنى للأجور... إلخ، بدءاً من بسطات بيع الدخان المبعثرة هنا وهناك، وصولاً إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة في بعض الأحيان، والتي تعمل بمختلف القطاعات «الصناعية-الزراعية-الخدمية... إلخ». وثانياً: اقتصاد الجريمة، أي الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، مثل «تجارة المخدرات-عمليات التهريب-السوق السوداء-غسيل الأموال والإتجار بالعملة-الإتجار بالبشر وتجارة الأعضاء... وغيرها».

مشكلة مزمنة تاريخية!

لا يعد اقتصاد الظل ظاهرة جديدة في سورية، فهي تعاني من وجوده تاريخياً، حيث تزيد نسبته أو تنقص تبعاً لكل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري، والنهج الاقتصادي المتبع خلالها!

فمثلاً تشير إحدى دراسات جمعية العلوم الاقتصادية السورية بعنوان «اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي- 2006» إلى أن حجم هذا الاقتصاد بلغ 20% في عام 1987.

وفي عام 2005، مع تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي والتحول من نموذج التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وبالتالي تراجع دور الدولة في الجانب الاقتصادي-الاجتماعي، بدأت ظاهرة اقتصاد الظل بالتفشي حتى وصلت نسبته إلى حدود 40% من إجمالي الاقتصاد في الأعوام 2006 و 2007، وذلك بحسب دراسة محلية لجامعة تشرين بعنوان «اقتصاد الظل، أسبابه، أثاره السلبية وأساليب الحد من حجمه- 2014».

لكن الاستمرار بالنهج الاقتصادي نفسه، وخاصة الإصرار على المضي بمسيرة الإجهاد على دور الدولة الاقتصادي-الاجتماعي، أدى إلى وصول نسب اقتصاد الظل إلى مستويات غير مسبوقة! فبحسب مقال نشرته صحيفة تشرين بتاريخ 2024/10/23، ووفقاً للدكتور عابد فضلية «إنه من الصعب قياس حجم اقتصاد الظل بشكل دقيق، ولكن التقديرات تقيد بأنه تراوح بين 40 و50% قبل الحرب على سورية، وازداد ليصل إلى 60-65% أثناء الحرب».

حقيقة يصعب قياس حجم اقتصاد الظل بشكل دقيق تماماً، فمعظم الأساليب والطرق المعنية بالقياس تأخذ بعين الاعتبار الحدود الدنيا لتناجها، سواء كانت الطريقة مباشرة عبر إجراء عمليات المسح والتعداد للمنشآت، نظراً لعدم القدرة على إحصاء الأعمال غير المنظمة كافة وعدم إمكانية الوصول إلى الأعمال غير المشروعة، أو من خلال الطرق غير المباشرة بالاعتماد على البيانات الرسمية والفروقات بين الدخل والاستهلاك، أو الفرق بين التحصيلات الضريبية المتوقعة والتحصيلات الضريبية الفعلية، ما يعني أن كل البيانات المتوفرة هي بيانات تقديرية.

ولكن المؤشرات أعلاه توضح، بشكل ما، مسيرة الاتجاه التصاعدي لحجم اقتصاد الظل في الاقتصاد السوري، على الرغم من كل الإجراءات التي أعلنت الحكومات المتعاقبة عن تبنيها للحد منه، بشقيه المشروع غير المنظم عبر تنظيمه، أو اقتصاد الجريمة عبر مكافحته وملاحقة القائمين عليه، إلا أن كلا الشقين في نمو وتزايد مستمر سنة بعد أخرى، ما يعني أن الإجراءات المتخذة رسمياً كانت عاجزة أو غير كافية!

بعض الانعكاسات الكارثية!

نظراً لكون نشاطات اقتصاد الظل لا تخضع للتسجيل الرسمي ولا تُحصَر إحصائياً، وبالتالي لا تدرج ضمن الحسابات القومية الرسمية التي تعكس واقع النشاط الاقتصادي، فإن وصول نسبة هذه الأعمال إلى حدود 65% يعني

بالضرورة وصول نسبة الخطأ في الحسابات القومية إلى نفس النسبة تقريباً! فهذه النسبة من الأنشطة الاقتصادية غير الخاضعة للرقابة ولا المتابعة، وغير المعروفة ولا تتوفر أية معلومات عنها، تؤدي إلى تشويه وعدم دقة الحسابات القومية الرسمية، ما يجعل الاعتماد عليها في وضع السياسات الاقتصادية-الاجتماعية المرتكزة على هذه البيانات فاقدة لأهميتها وفعاليتها ومدى ملاءمتها للواقع السوري الحقيقي!

وللتوضيح لا بد من ذكر المثال الآتي:

غالباً ما تستثنى دخول اقتصاد الظل من تقدير الناتج المحلي الإجمالي بسبب صعوبة حصرها، خاصة عند حساب الناتج المحلي بطريقة الدخل، لكنها «أي أنشطة الظل» تولد دخلاً تُنفق في بعض القطاعات المنظمة رسمياً وتدخل في تبيوتاتها. وعلى الرغم من أن المصدر غير معروف، يتم قياس الإنفاق الناتج عنها في الحسابات القومية، ولا سيما الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بطريقة الإنفاق، مما يشوه البيانات ويزيد من نسبة الخطأ في التقديرات والبيانات الرسمية!

إضافة إلى ذلك فإن انتشار هذه الظاهرة بهذا الحجم الكبير يؤثر بشكل مباشر وكارثي على أداء المالية العامة للدولة، حيث تؤدي زيادة حجم أنشطة اقتصاد الظل إلى حرمان المالية العامة من الموارد التي كان من المفترض أن تحصل عليها فيما لو تمت ممارسة هذه الأعمال عبر القنوات الرسمية، وذلك من ناحية الضرائب المباشرة والتأمينات الاجتماعية وغيرها!

فوحدة العمل غير النظامية تعتبر متهربة ضريبياً، وتُشغل عاملين غير منظمين وغير مسجلين في التأمينات الاجتماعية، مما يحرم الموازنة العامة من كتلة مالية كبيرة جداً، من شأنها أن تدخل في الإنفاق الحكومي لو تم تنظيم هذه الأعمال رسمياً!

ولا يخفى أن تفشي اقتصاد الظل مرتبط بعلاقة مشيمية مع تفشي ظاهرة الفساد، فمهما كانت أنشطة اقتصاد الظل قادرة على التخفي والسرية، فلن تستطيع ممارسة أعمالها والاستمرار بها بعيداً عن أعين بعض الأجهزة الرسمية، كموظفي الضرائب أو الجمارك أو البلديات... إلخ، وبالتالي فهناك علاقة غير مشروعة بين القائمين على هذه الأنشطة الاقتصادية وبين بعض ممثلي الأجهزة

الرسمية، تساعد على استمرار هذه الأعمال بطبيعتها غير المنظمة، وأساس هذه العلاقة واستمرارها تقديم الهدايا العينية والرشاوى دورياً، بما يسهل لهذه الأنشطة الاستمرار!

بعض الأسباب والأسس في المعالجة!

يمكن تلخيص أهم أسباب تفشي ظاهرة اقتصاد الظل «المشروع غير المنظم»، وابتعاد القائمين عليه عن التعامل مع الأجهزة الحكومية، بعدم وجود جدوى اقتصادية من هذا التعامل، وعدم وجود أي محفزات أو أي مميزات تستطيع الدولة تقديمها لهؤلاء في سبيل تنظيم أعمالهم!

فأهم الميزات المقترضة التي تقدمها الدولة من وقود وطاقات تصر الحكومة على عصرها سنة بعد أخرى وصولاً إلى إنهاؤها كلياً، سواء ناحية رفع أسعارها بشكل متكرر أو ناحية ندرتها وعدم توفرها، بالإضافة إلى عدم وجود تسهيلات إدارية مشجعة كما يفترض!

فما سينكفه هؤلاء من أعباء ضريبية ومالية، غير مجدية اقتصادياً بمقارنة الميزات الممنوحة ولا تتناسب معها، الأمر الذي يجعل من علاقة الفساد المواربة ذات جدوى أعلى من العلاقة المنظمة!

ولعل أحد أوجه المفارقة بهذا الصدد هو الحديث الرسمي عن تشجيع إقامة مشاريع متناهية الصغر والصغيرة، ومساعدتها تطويرها وطرق تمويلها، في الوقت الذي يستمر فيه العمل بالطرق والأساليب نفسها مع المشاريع والأنشطة القائمة الشبيهة غير المنظمة!

على ذلك فإن البدء بمعالجة هذه الظاهرة لا بد أن يتم انطلاقاً من ترميم العلاقة بين أجهزة الدولة والأنشطة الاقتصادية «المشروعة غير المنظمة»، أي البدء بمعالجة أسباب تفشي هذه الظاهرة، لتنظيمها والاستفادة منها، وليس معالجة نتائجها، كالمطاردة اليومية التي تقوم بها بعض الأجهزة الحكومية عبر التضييق عليها، بغاية زيادة هوامش حصة الفساد ليس إلا!

أما بالنسبة للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، وخاصة ذات الطبيعة الإجرامية، فلا بد من مكافحتها وصولاً إلى القضاء عليها بشكل جدي وفعلي، وذلك لما لها من آثار سلبية وكارثية على الواقع الاقتصادي الاجتماعي، وعلى الاقتصاد الوطني عموماً، بالإضافة إلى محاسبة القائمين عليها والمستفيدين منها، وكل من يساعد في استمرارها!

اقتصاد الظل مرتبط بعلاقة مشيمية مع الفساد فمهما كانت أنشطة اقتصاد الظل قادرة على التخفي فلن تستطيع الاستمرار بعيداً عن أعين بعض الأجهزة الرسمية

تمويل الأنشطة المدرسية ذريعة جديدة لزيادة الجباية بالمليارات!



تكاليفه ونفقاته المتزايدة عاماً بعد آخر، مقابل العاجزين عن ذلك! فمجانبة التعليم يتم تقويضها تبعاً، بالتوازي مع تقويض دور الدولة ومسؤولياتها، وكل ذلك نتيجة للسياسات الطبقية الظالمة المجبرة لمصلحة القلة من أصحاب الثروة على حساب كل البقية من الغالبية الفقيرة!

المستهدف للجباية باسم الصندوق يتجاوز 100 مليار ليرة سنوياً!

حسب التصريحات الرسمية مع بدء العام الدراسي الحالي بلغ عدد الطلاب التقريبي في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بحدود 3,3 ملايين طالب وطالبة. وكما ورد أعلاه فإن وسطي الجباية للصندوق المحدث من كل طالب سنوياً تقدر بحدود 35 ألف ليرة لفضلين دراسيين!

على ذلك فإن المبلغ الإجمالي المتوقع جبايته لصالح الصندوق سنوياً يتجاوز 115 مليار ليرة، وهو المبلغ المستهدف للجباية من جيوب ذوي الطلاب باسمه سنوياً، وهو مبلغ كبير ومرقوم في حسابات الفقيرين دون أدنى شك، بغض النظر عن حسابات الحكومة وذرائعها!

وبحسب ما هو مفترض سيتم توزيع هذا المبلغ للصرف على احتياجات المدارس، البالغ عددها بحدود 14500 مدرسة بحسب التصريحات الرسمية مع بدء العام الدراسي، وبالتالي فإن حصة كل مدرسة من الصندوق وسطيًا ستكون بحدود 8 ملايين ليرة سنوياً، أي ما يعادل 1 مليون ليرة لكل شهر من أشهر الدراسة!

وهذا المبلغ يبدو أكبر من حاجات تغطية الإنفاق على الأنشطة المدرسية (علماً أنها لم تعد مجانية)، لكنه تماماً للمساعدة على تغطية بعض الخدمات التربوية، بحسب ما ورد من تبريرات في جلسة الحكومة، للإثبات مجدداً بعدم الالتزام الحكومي بمجانبة التعليم المفترضة!

الغايات المعلن عنها في الجلسة الحكومية أعلاه، هي ترجمة جديدة لزيادة تخفيض الإنفاق على التعليم، وتحميل ذوي الطلاب مسؤولية تمويل الأنشطة المدرسية وغيرها من الاحتياجات المدرسية، أي إنه تعدد جديد على الحق المجاني بالتعليم المنصوص عليه قانوناً والمصون دستورياً، مع فرض المزيد من التراجع لدور الدولة ومسؤولياتها وواجباتها تجاه هذا القطاع الحيوي والهام!

وتجدر الإشارة بهذا السياق إلى أن سياسات تخفيض الإنفاق على التعليم كانت قد أوصلت ذوي الطلاب مسبقاً إلى تمويل الكثير من الاحتياجات والمتطلبات المدرسية، اعتباراً من قيمة أقلام السبورة، مروراً بقيمة أوراق المذاكرات والامتحانات، وليس آخراً بالاضطرار للدروس الخصوصية والجلسات الامتحانية لطلاب الشهادات!

فالتعدي على حق التعليم المجاني ليس بجديد، فما جرى خلال العقود الماضية، ويجري الآن من الناحية العملية هو قضم هذا الحق تبعاً، وصولاً إلى إنهائه على ما يبدو! فالتكاليف التي يتكبدها ذوو الطلاب سنوياً من أجل استكمال تعليم أبنائهم في المدارس العامة، المجانية افتراضاً، لم تعد رمزية كما يحلو لبعض الرسميين وصفها، بل أصبحت كبيرة جداً، فكل طالب وتلميذ أصبح يكلف ذويه مبالغ مليونية سنوياً بسبب السياسات التعليمية المتبعة، والتي لم تقف مساوئها على تخفيض الإنفاق فقط، بل أدت إلى تراجع العملية التعليمية، وتسجيل المزيد من التراجع فيها عاماً بعد آخر!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن المتضرر الأكبر من كل ما سبق هم ذوو الطلاب والتلاميذ من الغالبية الفقيرة، الذين أصبحوا عاجزين عن تحمل المزيد من الإنفاق على تعليم أبنائهم، فالتسرب المدرسي ظاهرة تتزايد عاماً بعد آخر، وكذلك يتزايد الفرز الطبقي في إمكانية استكمال التعليم، بين القادرين على تحمل

صفعة جديدة توجه لحق مجانية التعليم من قبل الحكومة، وهذه المرة لم يقتصر الأمر على سياسات تخفيض الإنفاق على قطاع التعليم، وغيره من القطاعات، تماشياً مع السياسات الظالمة المطبقة منذ عقود وحتى الآن، بل تعدى ذلك إلى زيادة الجباية من جيوب ذوي الطلاب، وعلى حساب ضرورتهم ومعيشتهم، بذريعة تمويل الأنشطة المدرسية!

بالمقابل قدم وزير التربية وعدد من الوزراء ولا سيما من أعضاء اللجنة الاقتصادية، مداخلات مطولة تركزت على ضرورة التعامل مع الموضوع بكل موضوعية وواقعية، باعتبار أن أحكام مشروع الصك التشريعي لا تخلق محلاً جديداً لإنفاق حالياً والتي أصبحت أكثر من المبالغ النافذة حالياً والتي أصبحت أكثر من قليلة ورمزية، وكذلك في ضوء الضغوط المالية الكبيرة التي تعاني منها وزارة التربية والخزينة العامة للدولة والحاجة الماسة لموارد إضافية إلى تمويل الأنشطة المدرسية. كما ركزت المداخلات على أن الهدف من هذا الصك التشريعي هو مساعدة المدارس في الاستجابة المحددة والمرنة لأعباء المالية الكبيرة جداً للنشاطات والحالات الطارئة المرافقة للخدمات التربوية والتعليمية والتي تلتزم الدولة بتأمينها مجاناً.

ولم يتبين بالنتيجة هل تم تمرير مشروع الصك التشريعي أعلاه من قبل الحكومة خلال الجلسة أم لم يمر!

لكن الحديث عن الضغوط المالية والحاجة لموارد إضافية لتمويل الأنشطة المدرسية، والتعامل مع هذا الموضوع بكل موضوعية وواقعية، يبدو ذريعة كافية لتمرير المشروع!

زيادة في التعدي

على حق التعليم المجاني!

الصندوق المزمع إحدائه لزيادة الجباية من جيوب ذوي الطلاب، وفق المبالغ المصرح عنها من قبل وزير التربية، وبحسب

فبحسب بعض وسائل الإعلام، نقلاً عن وزير التربية، أنه خلال جلسة الحكومة بتاريخ 2024/11/19 تمت مناقشة مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث صندوق التعاون والنشاط في المدارس في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، والاقترح بتشريع رفع رسوم الصندوق بكل فصل دراسي بحيث تصبح في المرحلة الأولى 10,000 ليرة، وفي المرحلة الثانية 15,000 ليرة، وفي مرحلة التعليم الثانوي 20,000 ليرة.

على ذلك فإن المبلغ الواسع الذي ستمت جبايته من ذوي الطلاب خلال الفصلين الدراسيين باسم الصندوق المزمع إحدائه سيكون بحدود 35 ألف ليرة سنوياً، هذا بحال تم الإبقاء على هذه المبالغ على حالها ولم تتم زيادتها لاحقاً!

تفاصيل رسمية!

بحسب الصفحة الرسمية للحكومة «شهد مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث صندوق التعاون والنشاط في المدارس العامة والخاصة والمستولى عليها في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، مناقشات مستفيضة ومتباينة في أن معاً، إذ أبدى عدد من الوزراء وجهات نظر غير مشجعة لمشروع الصك لاعتبارات تتعلق بضرورة مراعاة الوضع المادي للأسر الفقيرة والمحتاجة والتي قد تجد في أحكام مشروع الصك قيوداً مالية إضافية حياض إرسال أبنائهم إلى المدارس.

النظام الضريبي المشوه لا تصلحه آليات الربط الإلكتروني بل زيده تعقيداً!



لا تشكل الضرائب التي تجبها الدولة من أفراد المجتمع وشركاته وقطاعاته الاقتصادية والخدمية ركناً أساسياً من أركان المالية العامة وحسب، وإنما يأتي النظام الضريبي كأداة أساسية يفترض أن يعتمد عليها جهاز الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل من مظاهر الفرز الطبقي، وإعادة توزيع الثروة بين طبقات المجتمع بشكل عادل قدر المستطاع.

فمثلاً بعد تحصيل الدولة للضرائب من المكلفين، تقوم افتراضاً بإعادة صرف هذه الأموال كنفقات عامة يستفيد منها كل أفراد المجتمع بشكل متساو، سواء الإنفاق على الدعم الاجتماعي أو الإنفاق على البنى التحتية، كالماء أو الكهرباء، أو الإنفاق على المشاريع الاستثمارية وغيرها، التي يتساوى في الاستفادة منها أفراد المجتمع ككل بمعزل عن أوضاعهم الطبقيّة، على الرغم من أن الأغنياء يدفعون أموالاً أكثر من الفقراء على شكل ضرائب، وتحديدًا الضرائب المرتبطة بالدخل بحسب ما هو مفترض!

تعقيد النظام الضريبي!

يتصف النظام الضريبي الفعّال بشكل أو كافي بمدى سهولته وبساطته، ودرجة تناسبه للضرورات الواقعية، وبالتالي درجة الثبات النسبية التي يفترض أن يتمتع بها، وأي تعديلات تطرأ عليه لا بد أن يكون مسيهاً المباشر تغير الظروف والضرورات والأهداف من النظام الضريبي!

ولكن بالنسبة للنظام الضريبي السوري فأبرز ما يعاينه درجة شديدة من التعقيد بسبب هيكلته التي أصبحت منفصلة عن ضرورات الواقع، والمطلوب هو تغيير جذري لهذا النظام بدلاً من الحلول الترتيبية عبر تعديل بعض النصوص القانونية هنا وإلغاء الأخرى هناك، وفي بعض الأحيان يتم تعديل القوانين المعدلة مسبقاً ولعدة مرات!

وما يزيد من تعقيد النظام الضريبي هو تعدد القوانين الضريبية «قانون ضريبة الدخل - قانون ريع العقارات والعرضات - قانون البيوع العقارية» - قانون رسم الإنفاق الاستهلاكي وغيرها مع التعديلات المستمرة على هذه القوانين!

هذا الحد من التعقيد المفرط بالنظام الضريبي ونقصه يجعل من المكلف ضريبياً حائراً وتائهماً بين ما له وما عليه، وقد يحتاج إلى مكتب من المحاسبين القانونيين، ومجموعة من علماء اللغة والمنطق، فقط من أجل فك شيفرات القوانين الضريبية التي تخصه، لكي يكون قادراً على سداد ما يلتزم به ضريبياً! ويمكن أن نأخذ مثلاً عملياً اتخذته نقابة الأطباء في سبيل فك رموز وشيفرة النص القانوني الخاص بـ «ضرائب الأطباء المكلفين»!

ففي خطوة غريبة من نوعها، ومن أجل الكشف عن ماهية النص القانوني الضريبي للأطباء، ولكي يصل الأطباء إلى درجة لا بأس بها من فهم التزاماتهم الضريبية، لأنّ الفهم التام والمطلق لهذه القوانين غير ممكن في ظل هذه التعقيدات، توصلت نقابة الأطباء، بعد عدة اجتماعات ذات طابع تفاوضي وتوضيحي مع الهيئة العامة للضرائب والرسوم بهدف

التوصل إلى تكليف ضريبي أكثر عدالة وبهدف تحقيق عدالة ضريبية ما أمكن بين المكلفين، بحسب ما جاء على موقع النقابة، توصلت إلى عدة نتائج بهذا الشأن، نوضحها كما يلي بعيداً عن التفاصيل والأرقام التي اضطرت النقابة لعرضها من أجل سير غور القانون الضريبي: تختلف نسبة الأرباح الخاضعة للضريبة للطبيب العامل بعيادته المحددة بـ 22% عن الطبيب العامل بإحدى المشافي المحددة بـ 32% في حالة الربط الإلكتروني، أما في حال عدم الربط الإلكتروني فإن نسبة الأرباح المحددة تصبح 25% للطبيب العامل بعيادته، و35% للطبيب أيضاً أن الأطباء الذين يعملون في المشافي العامة على أساس التفرغ الكامل يخضعون لضرائب مختلفة كلياً، ويخضعون للتكليف بالضريبة على الرواتب والأجور. إضافة إلى أنه يضاف إلى قيمة الضريبة المستحقة، رسم الإدارة المحلية بنسبة 1.33% من إجمالي الضريبة المستحقة!

لا يحقق العدالة!

هناك لأي نظام ضريبي في أي دولة وظائف أساسية تبرر وجوده، ومنها الوظائف المالية المرتبطة بحماية المال وتحصيله من المكلفين، إضافة إلى وظائف ذات طابع اقتصادي - اجتماعي لها علاقة بإعادة توزيع هذه الأموال لتحسين الواقع الاستثماري وتحقيق النمو الاقتصادي، وإضافة إلى تحسين الواقع الاجتماعي والمعيشي لعموم الناس وتقليل الهوة أو الفجوة الطبقيّة بين أفراد المجتمع، أو بعبارة أخرى إعادة توزيع الثروة القومية بشكل عادل نوعاً ما!

لكن النظام الضريبي السوري يأخذ بعين الاعتبار الوظائف المالية فقط، ويضرب بعرض الحائط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المفترضة، وبالتالي تحول النظام الضريبي إلى مجرد أداة لجباية المال من

جيوب السوريين، والأسوأ من ذلك الانحياز والمحاباة شبه المطلقة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام أولاً، ولأصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور ثانياً! فالشركات العامة ملتزمة بدفع الضرائب كما هي وكما نص عليها القانون نظراً لأنه يتم اقتطاعها مباشرة بغض النظر عن موعد ردها للخزينة العامة للدولة، على عكس منشآت القطاع الخاص التي تمارس غالبية منشآته التهرب الضريبي، سواء بشكل جزئي في حال كانت منظمة ومسجلة رسمياً من خلال التلاعب ببيانات التكاليف وتضخيمها من أجل تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة، أو من خلال التهرب الكلي، خاصة لتلك المنشآت التي تعمل ضمن دائرة اقتصاد الظل غير المنظم!

وبالنسبة لعدم عدالة هذا النظام وانحيازه إلى أصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور، فيتضح ذلك بدراسة الهيكلية التي تكون التحصيلات الضريبية بجزئها المباشرة وغير المباشرة، وبالتالي العبء الضريبي الذي يتحمله كل من أصحاب الأجور والأرباح، ووضحت قاسيون بمادة سابقة بالتفصيل هذا الأمر «النظام الضريبي بين العدالة الاجتماعية والجباية الجائرة، للعدد 1188»، ويمكن التلخيص بأن 70% من الضرائب التي تجبها الدولة يدفعها أصحاب الأجور على الرغم من أن حصتهم من الثروة لا تتجاوز 20% في حين أن أصحاب الأرباح لا يدفعون إلا 30% من الضرائب بمقابل احتكارهم لما يزيد عن 80% من إجمالي الثروة القومية!

الإصلاح الضريبي!

إن مشاكل النظام الضريبي السوري باتت معروفة لدى الجهات الرسمية وغير الرسمية، فالكامل يتناول هذه الموضوعات ويقدم الاقتراحات اللازمة لإصلاح «أو إعادة بناء النظام الضريبي» لكون هذا الأمر أصبح ضرورة ملحة بسبب تبعاتها الكارثية على

الواقع المعيشي والخدمي بالدرجة الأولى. ولا يخفى على أحد أن الحكومات السابقة تناولت هذا الموضوع في أكثر من مرة، والحديث عن توحيد التشريعات الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، تم تداوله مراراً وتكراراً في السنوات القليلة الماضية، ولكن دون أي إجراءات فعلية ولموسمة، واكتفت هذه الحكومات بتشكيل لجان، وتجتمع وتقرّر وتدرس، من دون أية خطوات فعلية لإصلاح سوء النظام الضريبي المطبق!

بل الأكثر من ذلك فإن الشيء اللافت الذي تم إجراؤه في هذا الصدد هو مزيد من سوء والتعقيد عبر خطوتين أساسيتين:

الأولى: عبر المزيد من التعديلات، وخاصة منح الإعفاءات الضريبية والجمركية للاستثمارات بمختلف قطاعاتها، والتي تصل أحياناً نسبة الإعفاءات فيها إلى 25% و50% وحتى 100%. وبالتالي مزيد من التضحية بموارد الدولة ومزيد من الانحياز لصالح أصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور.

الثانية: مسألة بدعة الأتمتة والربط الإلكتروني للأشخاص والشركات المكلفين، على اعتبار أن هذه الخطوة ستساعد بحل جميع مشاكل وسلبات النظام الضريبي، إلا أنه لا يمكن حل المشاكل المتجذرة عبر تحويل شكلي فقط بتقنية التحصيل الضريبي، من تقليدية إلى إلكترونية، مع بقاء التشوه في البنية والهيكلية للنظام الضريبي على حاله!

ما يعني أن الأساس الجوهري للتخلص من سوء النظام الضريبي هو إجراء تغييرات جذرية وبنوية بهذا النظام وصولاً إلى توحيد مع تبسيط إجراءاته، فالربط الإلكتروني على هذه القاعدة المشوهة من القوانين لا يعني حل المشكلة، وإنما تحويلها من مشكلة تقليدية إلى مشكلة ذات طابع إلكتروني وحدائي، وبالتالي مزيد من التعقيد والتشوه، ومزيد من الانحياز الطبقي وتحميل المفقرين الحصة الأكبر من العبء الضريبي!

النظام الضريبي السوري يأخذ بعين الاعتبار الوظائف المالية فقط ويضرب بعرض الحائط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المفترضة وبالتالي تحول النظام الضريبي إلى مجرد أداة لجباية المال

موسم الذرة الصفراء الوفير لن يطول به الأمر ليتراجع مجدداً!

أعلنت المؤسسة العامة للأعلاف بتاريخ 20/11/2024 عن تحديد سعر شراء مادة الذرة الصفراء المحلية كما يلي:



فهل المشكلة بالنسبة إلى المزارع محصورة فقط بالسعر غير المجزي المحدد أعلاه، أم بالكمية المسقوفة للاستلام من قبل مؤسسة الأعلاف؟!

فالحديث أعلاه عن السعر المحدد من قبل مؤسسة الأعلاف يبدو أنه مجبر لمصلحة المربين كي لا ترتفع عليهم الأسعار، وكي تتمكن المؤسسة من تصريف مخزونها من الأعلاف، بغض النظر عن مصلحة المزارعين بهذا السعر إن كان مجزياً أم لا!

وبحسب الإعلان أعلاه فإن مؤسسة الأعلاف مستعدة لاستلام كمية محدودة ومسقوفة من الذرة الصفراء، المجففة طبيعياً وألياً، من إجمالي كميات المحصول للموسم الحالي! فما هو مصير بقية كميات المحصول على ضوء هذا الكم المحدود والمسقوف للاستلام من قبل مؤسسة الأعلاف؟!

فعلى سبيل المثال فقد نقل عن مدير زراعة حلب، منتصف تشرين الأول الماضي، أن إنتاج المحافظة المتوقع من محصول الذرة الصفراء لهذا الموسم يصل إلى 120 ألف طن.

فإذا كان هذا الإنتاج المتوقع من محافظة حلب وحدها فما هي الكميات الإجمالية من المحصول لهذا الموسم، وما مصير الفائض منه في ظل محدودية الكميات التي ستستجرها مؤسسة الأعلاف؟!

علماً أن بعض التقديرات الإنتاجية للموسم الحالي تتجاوز 300 ألف طن بمختلف المحافظات، وبأن الاحتياجات العلفية بمختلف أنواعها تقدر بحدود 900 ألف طن سنوياً! فبعد التشجيع على زراعة الذرة الصفراء وصولاً إلى حدود الكفاية النسبية منها لسد

سعر الطن الواحد من مادة الذرة الصفراء المحلية المجففة طبيعياً «دوكمه» شراء موسم 2024 تسليم مراكز ومستودعات فرع مؤسسة الأعلاف في حلب بمبلغ ثلاثة ملايين و800 ألف ليرة سورية، وكمية 2500 طن فقط.

سعر الطن الواحد من مادة الذرة الصفراء المجففة ألياً تسليم مراكز ومستودعات مؤسسة الأعلاف بمبلغ أربعة ملايين و200 ألف ليرة وكمية 5000 طن.

كما حددت المؤسسة موعد البدء بتسويق محصول الذرة وفق الشروط والتعليمات المعتمدة، اعتباراً من تاريخ 24 من الشهر الجاري.

وفي تصريح لمدير المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط لصحيفة الوطن بتاريخ 2024/11/21 قال: تم تحديد الأسعار بشكل يقارب الأسعار الموجودة في السوق المحلية، ولم يتم رفع الأسعار أكثر من ذلك لأن هذا الأمر قد يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على تصريف المحصول لاحقاً للمربين، ولا سيما أن المؤسسة اقتصادية ويجب عليها أن تصرف كل المواد التي تشتريها، وخاصة بالنسبة للمواد العلفية التي لا يمكن تخزينها لفترات طويلة. ويبيّن أن أرباح المزارعين من السعر الذي تم تحديده تختلف من مزارع إلى آخر فقد يكون اعتمد على المياه السطحية، أو المياه الجوفية، كذلك الأمر يختلف بين المزارع المستأجر عن المزارع المالك، إضافة إلى أجور العمالة وغير ذلك، مؤكداً أن المزارع مخير فإما أن يسلم المادة لفرع المؤسسة أو يتجه إلى القطاع الخاص في حال لم يكن راضياً عن السعر الرسمي.

التي تستلمها من المزارعين دوراً إضافياً في هذه المعادلة!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن مؤسسة الأعلاف تلجأ إلى تأمين جزء من احتياجاتها من الأعلاف بمختلف أنواعها، بما في ذلك الذرة الصفراء، عبر موردين من القطاع الخاص، إما استيراداً أو من المخزون لديهم، وبالأسعار التي يفرضها هؤلاء على المؤسسة، وهي أعلى عادة من الأسعار التي تستلم بها من المزارعين، لترفع السعر بالتالي على المربين، التي اعتبرت المؤسسة مصلحة مصلحتهم ذريعة لتبخيس السعر على المزارعين بهذا الموسم! المعادلة أعلاه تبدو مستحيلة الحل بما ينصف المزارع ومؤسسة الأعلاف والمربين معاً، لكن يبدو أنها غير مستحيلة بالنسبة لمصلحة التجار والمستوردين بالمحصلة!

الاحتياجات المحلية، ورغم المعاناة من نقص المجففات، يأتي قرار الأعلاف بشراء كميات محدودة من المحصول هذا الموسم، وبسعر غير مجزٍ، ما يدفع المزارعين رغماً عنهم، وليسوا مخيرين بحسب تصريح مدير مؤسسة الأعلاف، للجوء إلى التجار لشراء محصولهم بأسعار بخسة قد لا تغطي تكاليفهم! والنتيجة المتوقعة بعد ذلك هي تراجع زراعة الذرة للمواسم القادمة، وبالتالي انخفاض كم الإنتاج منها، أي إعادة الاضطرار للاستيراد لتغطية الحاجات المحلية من هذا المحصول، مع الأخذ بعين الاعتبار طبعاً أن الذرة الصفراء تستخدم في الكثير من الصناعات وليست مادة علفية فقط، لكن السعر المحدد من قبل مؤسسة الأعلاف يعتبر عامل حاسم بتسويق المحصول كل موسم، وكذلك تلعب الكميات

خبر عام وتعليق هام... تعليم الطلاب «مهارات قانونية»!



بالراس ووقع المواطن الكفيف بالنهر بسبب السور والله نجاه منها... فاقت المحافظة وصار بعدها تحاسب المقصرين... يعني كأن المحافظة ما دخلها وما عليها حكي... لك فعلاً يا هيك التهرب من المسؤولين يا بلا!!

بنتقدم ولا بتأخر!! يقول الخبر: محافظ دمشق: تشكيل لجنة للتحقيق في حادثة سقوط السور قرب رئاسة الجامعة واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المقصرين. تعليق: ههههه فعلاً شر البلدية ما يضحك... يعني بعد ما وقع الفاس

تشرين: 25 مليون تكلفة القسرة والشبكة بالمشافي العامة... نقابة أطباء دمشق: الفحوصات والعلمية على نقابة المشافي وتأمين المستلزمات يتحملها المريض!

تعليق: يعني كتر خير الله انو لسا الفحوصات والعمليّة ع المشافي العامة... بس الفقير ع حاله مصيره الموت طبعاً... لأن يوم بعد يوم عم ينجر انو يستغني عن صحته طالما المشافي العامة اللي مفترض إنها مجانية صارت مأجورة وبهيك مبالغ مليونية!! يقول الخبر: تشغيل العنفتين الأولى والخامسة في المحطة الحرارية في حلب بعد نحو شهرين من تشغيل إحداها فقط، لعدم توافر الغاز والفيول، ما يزداد الشبكة الكهربائية بحوالي 200 ميغا واط إضافية!

تعليق: يعني الأهالي بحلب لا حسوا انو في عنفة وقفت ولا عرفوا انو رجعت اشتغلت... لأن الكهريا ع حالها من السوء... توفر الغاز والفيول للمحطة الحرارية ولا ما توفر... يعني هيه هيه بالنتيجة وما في داعي للتوضيحات اللي لا

قيمة الأجور مقارنة مع ارتفاع أسعار المنتجات التي أصبحت مرتبطة بالأسعار العالمية.

تعليق: هالحكي مو جديد... سبق وتكرر كثير على مسامع الحكومة اللي عاملة أذن من طين وأذن من عجين... بالرغم انو جهاتها العامة هي المتضرر الأكبر من نزف الكوادر فيها... بس يبدو أنها قبلانة ورضيانة مشان تستكمل إنهاك مؤسسات الدولة... مو هيك!!

يقول الخبر: المؤسسة العامة للتأمين في سورية تطرح منتجاً تأمينياً جديداً يغطي منظومات الطاقة الشمسية المركبة على أسطح المنازل!

تعليق: يا اخي شو شاطرين أصحاب الأرباح كيف بيستفيدوا من كل شي عم يصير وبيجيروه مباشرة لمصلحتهم... بس كمان المشكلة مو هون وبس... المشكلة الحقيقية إذا بيصير هالتأمين إلزامي... لأن أبدأ مو غريبة توافق الحكومة ع هيك شي طالما القصة فيها أرباح سهلة وسريعة لمصلحة شركات التأمين! يقول الخبر: نقلاً عن صحيفة

يقول الخبر: قاضي ومستشار في مجلس الدولة: سيتم تعليم الطلاب «مهارات قانونية» من خلال أنشطة لا صفية ومهارات حياة كمواضع تعلم في المدارس دون إدراجها في المنهاج. وذلك عبر مصفوفة معايير قانونية أعدت بمشاركة فئات مختلفة من المختصين من مركز تطوير المناهج والقانون وغيرها، وستوجه إلى المراحل العمرية كافة من الصف الأول إلى الصف الثاني الثانوي، وبما يتناسب مع كل منها اختيار حوالي 47 مبدأ قانونياً بما يمنح الفائدة للطلاب ضمن حياته لينطلق إلى الحياة في المجتمع.

تعليق: واووو... لك شو هالنقلة النوعية بالمناهج والتعليم... بس يمكن الأفضل لو يلمس الطلاب حقوقهم لمس اليد ع حياتهم وضرورتها أفضل من انو يسمعو عنها سمع... يعني مثال عملي عن الحقوق المصونة أحسن من ملاحظات عن المهارات القانونية... مو هيك!! يقول الخبر: عضو المكتب التنفيذي وأمين السر في اتحاد عمال دمشق: إن نسبة الاستقالات ارتفعت بشكل كبير نتيجة الوضع الاقتصادي، والتضخم بالأسعار أدى إلى تدني

كيف مهدت السياسات الاقتصادية



في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عاش الاقتصاد السوري مرحلة من التحولات الاقتصادية الكبرى التي تم تقديمها تحت شعار «اقتصاد السوق الاجتماعي». وهو الشعار الذي كان يفترض - بحسب الداعين إليه آنذاك - أن يجمع بين «مبادئ السوق الحرة» و«مبادئ العدالة الاجتماعية»، إلا أن التطبيق العملي له كان بعيداً جداً عن تحقيق أهدافه المعلنة. وفي واقع الأمر، تحولت التغييرات التي جرت في بنية الاقتصاد السوري في ذلك الوقت لتلعب دوراً محورياً محركاً لتفاقم الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر بشكل غير مسبوق، وزيادة الاعتماد على الاقتصاد الريعي وبداية تصفية القطاعات الإنتاجية.

سعد خاطر

اقتصادياً يشهد دوراً كبيراً للدولة في الحياة الاقتصادية، بدأت خلال التسعينيات وبداية الألفية الثالثة في التخلي عن هذا النموذج تدريجياً، والتسريع في التوجهات المعاكسة. إلا أن أكثر ما يلفت الانتباه في هذه المسألة، هو أن الاقتصاد السوري سرع من التوجه نحو هذه السياسات في الوقت الذي كانت تثبت فشلها في جميع أنحاء العالم، حيث اضطرت الكثير من الدول إلى اتخاذ سياسات معاكسة تزيد من دور جهاز الدولة في الحياة الاقتصادية.

في افتتاحية العدد 254 لعام 2005، كتبت «قاسيون»: «إن تجارب من سبقنا على طريق الخصخصة قد راكمت لدى الشعب السوري وطبقته العاملة ما يكفي من معرفة وخبرة لصدّ وردع من يريد خصخصة وطننا، فمواجهة الخصخصة وأصحابها وإفشال مخططاتهم هي مهمة ليست ذات طابع اجتماعي واقتصادي، اجتماعي يسعى للحفاظ على حد أدنى من العدالة الاجتماعية، واقتصادي يهدف إلى تأمين أرضية نمو عالٍ من أجل مواجهة التحديات الكبرى، من بطالة وتحسين مستوى معيشة ودور فاعل على المستوى الإقليمي، بل هي أيضاً، والأهم من ذلك كله اليوم، مهمة وطنية من الدرجة الأولى».

الانفتاح وتحرير التجارة: إغراق السوق ومفاجمة المشاكل

أحد أبرز جوانب التحول في الاقتصاد السوري كان تحرير التجارة الخارجية ورفع جانب من القيود عن حركة رؤوس الأموال. حيث

بد من تسمية الأمور بمسمياتها، ووضعها في نصابها الصحيح: ليس بسياسة اقتصادية كهذه، وليس بإجراءات مالية نقدية كالتالي يجري اتخاذها الآن، تدار معركة المواجهة، والتي أصبحت أمراً واقعاً بل إن هذه الإجراءات وقياساً على نتائجها، تسير في الاتجاه المعاكس لخط المواجهة السياسي...».

تخفيض الإنفاق الاجتماعي: طريق الجحيم

كانت السياسات المتبعة قبل انفجار الأزمة في البلاد مصحوبة بتقليص الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة. وكان ذلك جزءاً من خطة أوسع لتقليل دور الدولة في الاقتصاد، حيث رفعت الحكومة تدريجياً الدعم عن العديد من السلع والخدمات الأساسية، مثل الوقود والمواد الغذائية. وفي ضوء ذلك، انخفض الإنفاق على الصحة مثلاً من 7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 إلى 5% في عام 2010.

وفي عام 2008، رفعت الحكومة سعر لتر المازوت بنسبة 275% من 7 ليرات سورية إلى 25 ليرة سورية، وسعر لتر البنزين بنسبة 100% من 20 ليرة إلى 40 ليرة، ما أدى إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وأثر هذا القرار بشكل كبير على الأسر ذات الدخل المحدود التي لم تكن تملك أي أدوات لحماية نفسها من هذه الزيادات. ورغم الوعود الحكومية بتقديم تعويضات نقدية للأسر المتضررة إلا أن هذه التعويضات لم تنفذ بشكل فعال، ما زاد من معاناة الفقراء. والحجة دائماً كانت عدم وجود موارد للدعم الاجتماعي.

في افتتاحية العدد 320 للعام 2007، تساءلت «قاسيون»: «السؤال الذي ينتصب بشدة هو لماذا البحث فقط في جيوب الفقراء عن هذه الموارد؟ أليست هناك مطارح أخرى لزيادة موارد الدولة؟ أليس التهرب الضريبي مورداً هاماً؟ أليست أموال الفساد مورداً أساسياً؟ أليست موارد الخليوي التي لا تحصل الدولة إلا على جزء يسير منها مورداً كبيراً؟ أم

فتحت الحكومة السورية أسواق البلاد أمام السلع الأجنبية وقلصت الرسوم الجمركية، مما أدى إلى إغراق السوق المحلي بالمنتجات المستوردة. وكان هذا التحرير بمثابة ضربة قوية للقطاعات الإنتاجية المحلية، التي لم تكن قادرة على منافسة السلع الأجنبية الأرخص «سبب رخصها في كثير من الحالات كان يعود لوجود دعم لهذا الإنتاج في بلده الأصلي، بينما جرى تقليص الدعم للإنتاج المحلي السوري».

ورغم أن الحكومة برزت هذه السياسات بأنها ستجذب الاستثمار الأجنبي وتدعم الاقتصاد، إلا أن الواقع أظهر عكس ذلك: لم تتمكن الصناعات المحلية، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، من الصمود أمام هذه المنافسة. على سبيل المثال: قطاع النسيج، الذي كان يعد من أبرز القطاعات الصناعية في سورية، شهد تراجعاً كبيراً بسبب دخول المنتجات الآسيوية التي أغرقت الأسواق المحلية.

السياسات النقدية وتحرير القطاع المصرفي

في إطار ما سميت بـ«الإصلاحات» آنذاك، أقدمت الحكومة على تحرير القطاع المصرفي وسمحت بإنشاء بنوك خاصة بعد عقود من السيطرة الحكومية على النظام المالي. كما خفضت الحكومة أسعار الفائدة «بهدف تشجيع الاستثمار المحلي». ولكن، بدلاً من توجيه الأموال نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، استغل رأس المال هذه التسهيلات في تحويل الأموال إلى الخارج. تشير بيانات بنك التسويات الدولية إلى أن حجم ودائع السوريين في البنوك الأجنبية وصل إلى حوالي 24 مليار دولار بحلول عام 2008، ما يعكس جزءاً بسيطاً من حجم رأس المال الذي تم تهريبه خارج البلاد. وبدلاً من تحفيز النمو الاقتصادي، أدت هذه السياسات إلى تعميق الفجوة الطبقية وتكريس هيمنة الفساد الكبير على الموارد الوطنية. في نهاية عام 2005، حملت افتتاحية «قاسيون» للعدد 261 الخلاصة التالية: «لا

التحول نحو الاقتصاد الليبرالي في سورية جزء من اجتاحت العديد من دول العالم الثالث خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين

طريق الانفجار في سنوات ما قبل 2011



والموظفين في الاقتصاد الوطني. ووفقاً لأرقام البنك الدولي، قامت الحكومة السورية بخلق أموال إضافية بقيمة 26,5 مليار دولار بين عامي 2000 و2010. ومن إجمالي هذا المبلغ، ذهب 4,9 مليار دولار فقط لدفع الأجور، أي أقل من خمس القيمة الإجمالية. بينما استحوذ رجال الأعمال والنخب الاقتصادية الكبرى على النصيب الأكبر من الأموال التي استخدمت لتضخيم أصولهم وتحقيق مكاسب من خلال المضاربات وتحويل الأموال إلى الدولار.

باختصار، كانت السياسات الاقتصادية السورية بين عامي 2000 و2010 أحد الأسباب الرئيسية التي مهدت الطريق لانفجار الأزمة. فبدلاً من تحقيق «التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية» التي كانت الشعارات المرفوعة في تلك المرحلة، ساهمت هذه السياسات في زيادة الاحتقان الاقتصادي الاجتماعي وتدهور البنية الإنتاجية وتفاقم الفقر والبطالة.

النتيجة المنطقية: اتساع الفجوة الطبقة بين الأغنياء والفقراء

ساهمت السياسات الاقتصادية في زيادة التناقض بين الأغنياء والفقراء. فبينما استفادت النخبة الاقتصادية والفساد الكبير من تحرير السوق والسياسات الضريبية التي خفضت العبء على الشركات، تحملت الفئات الفقيرة العبء الأكبر من الضرائب غير المباشرة وارتفاع الأسعار. ويكفي أن نذكر هنا أن الحكومة خفضت معدلات الضرائب على أرباح الشركات بشكل كبير من 63% في 2003 إلى 15-27% في عام 2005، وهي من بين أدنى المعدلات عالمياً.

في المقابل، شهدت حصة الأجور الحقيقية من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً واضحاً خلال الفترة بين عامي 2000 و2010؛ في عام 2000، شكلت الأجور 32% من الناتج المحلي الإجمالي. لكن بحلول عام 2010، انخفضت هذه النسبة إلى 25% فقط، مما يعكس تقلص حصة العمال

كانت الزراعة، التي مثلت حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي في التسعينيات، تمثل أقل من 10% بحلول عام 2010. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التراجع، بما في ذلك الإهمال الحكومي، والجفاف المستمر، وغياب الدعم للفلاحين.

أما القطاع الصناعي، فقد عانى من نقص الاستثمارات وتراجع الإنتاجية. الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي كانت تشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد، أغلقت أبوابها بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة. وانخفض معدل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الصناعات التحويلية من 27% في عام 2005 إلى 21% في عام 2009، مما يدل على تراجع دور الدولة في دعم هذا القطاع الحيوي. أما مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي فلم تتجاوز 3% خلال العقد 2000-2010. وقد ركزت هذه الصناعة بشكل كبير على إنتاج المواد الغذائية والمنسوجات، مما يعكس غياب التنوع الصناعي والاستثمارات في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

وفي ذلك، انخفض معدل نمو الإنتاجية لكل عامل إلى 1,4% سنوياً بعد عام 1990، مقارنة بـ 3,7% خلال الستينيات والسبعينيات عندما كانت السياسات الاقتصادية تعتمد على التخطيط المركزي ودعم القطاع الصناعي. ورغم زيادة دور القطاع الخاص، إلا أنه لم يتمكن من ملء الفراغ الذي تركته الدولة. حيث استثمر رجال الأعمال السوريون بشكل رئيسي في القطاعات ذات العوائد السريعة مثل العقارات والخدمات، بدلاً من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية طويلة الأجل مثل الصناعة أو التكنولوجيا.

في افتتاحية العدد 397 للعام 2009، أكدت «قاسيون»: «كيف يمكن حماية الزراعة والصناعة في الظروف الحالية دون سياسات حمائية وتحفيزية وتشجيعية؟ هل يمكن حماية الزراعة والصناعة بسبل البضائع التي تتدفق من الخارج دون أي ضوابط أو حواجز حقيقية؟ لأن يؤدي ذلك إلى خروج مئات الآلاف من المرتبطين بالعملية الإنتاجية إلى خارج دائرة الإنتاج نفسه؟»

أن مصالح أصحاب هذه الموارد المحجوبة عن الدولة والمجتمع، وهم قلائل مقارنة مع الجماهير الشعبية التي سيصيبها ضرر رفع الدعم، هي أهم من مصلحة الأكرية الساحقة في المجتمع؟»

ارتفاع معدلات الفقر والبطالة

أدى تراجع دور الدولة ومهمتها في توفير فرص العمل وتقلص الاستثمارات العامة إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر. ووفقاً للتقارير «المتفائلة» آنذاك، بلغ معدل الفقر في سورية حوالي 33,5% في عام 2007، بينما وصلت النسبة إلى 62% في المناطق الريفية التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة. في الوقت ذاته، ووفقاً لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، فإن بلغ إجمالي عدد الأشخاص الذي كانوا تحت خط الفقر الأعلى (90 ليرة سورية للفرد في اليوم) أكثر من ستة ملايين شخص في عام 2010.

في الوقت نفسه، ارتفعت معدلات البطالة، خاصة بين الشباب المتعلمين الذين لم يتمكنوا من العثور على فرص عمل في السوق الرسمي. ودفعت هذه الظروف بالكثير من الشباب إلى القطاع غير الرسمي الذي يوفر فرص عمل غير مستقرة ومحدودة الدخل، أو إلى الهجرة بحثاً عن حياة أفضل. وأظهرت أكثر التقديرات تحفظاً أن معدل البطالة في سورية تراوح بين 15% و20% بحلول عام 2010 «تقديرات أخرى وصلت إلى تخوم 37%»، وهي نسبة مرتفعة تعكس عجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل كافية للعدد المتزايد من الداخلين إلى سوق العمل. بينما انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة للأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر من 51% في عام 2000 إلى 43% في عام 2010.

التراجع في الإنتاجية: التأسيس لمرحلة انهيار القطاعات الإنتاجية

تراجعت القطاعات الإنتاجية الرئيسية في سورية مثل الزراعة والصناعة بشكل كبير خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

كانت السياسات الاقتصادية السورية بين عامي 2000 و2010 أحد الأسباب الرئيسية التي مهدت الطريق لانفجار الأزمة



فرار جماعي للصناعيين: ألمانيا تدفع ثمن تورطها في «رهاب روسيا»



نشرت سلطات الإحصاء الألمانية المؤشرات الاقتصادية الأساسية لألمانيا، حيث أظهرت بيانات مخيبةً لآمال من يترقبون تحسناً للاقتصاد الألماني. يقول الصحفي والمؤرخ المتخصص في العلاقات الدولية سفياتوسلاف كنيازيف، بأنه بإمكاننا أن نغفل الآن توقعات الربيع الرسمية الشجاعة في برلين بشأن «انتعاش» الاقتصاد، فهي في طريقها إلى الركود. يبدو أن دعم النظام النازي في أوكرانيا أدى لنتائج قاسية على ألمانيا، ويشرح في المقال التالي الأسباب والتداعيات للسلوك الذي انتهجته الحكومة الألمانية.

■ سفياتوسلاف كنيازيف
ترجمة: قاسيون

الاقتصادية لعام 2024، لدرجة انقلاب توقعاتها من الموجب للسالب؛ فبينما كانت تتوقع في نيسان نمواً بنسبة 0,3%، فإنها تتوقع الآن انخفاضاً بنسبة 0,2%، وهذا، كما يقولون، «ولم يحل المساء بعد»، إذ يمكن أن تكون الأمور أسوأ بكثير. وفي العام الماضي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا بالفعل بنسبة 0,3%. وكما كتب خبراء فايننشال تايمز، فإن البلاد ستشهد تراجعاً لمدة عامين على التوالي للمرة الأولى منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

في تشرين الأول، أعلنت 1530 شركة ألمانية إفلاسها. وهذا يزيد بنسبة 17% عما كانت عليه في أيلول، وأكثر بنسبة 48% عن الشهر نفسه من عام 2023. وبشكل عام، يعد هذا أسوأ أداء منذ عام 2004.

وبحسب قناة بانكستا الاقتصادية، تدرس شركة فولكس فاغن، أكبر جهة توظيف وشركة لصناعة السيارات في أوروبا، إمكانية إغلاق غير مسبق للمصانع في ألمانيا. وتريد تسريح ما يصل إلى 110 آلاف موظف في السنوات المقبلة. علاوة على ذلك، توظف الشركة إجمالي 673 ألف شخص. سيكون إغلاق المصنع هو الأول منذ 87 عاماً. تجاوزت نفقات فولكس فاغن الإيرادات بمقدار 5 مليارات يورو. لا أحد يعرف أين يمكن للعمال المسرحين البحث عن عمل.

علق الرئيس التنفيذي للشركة أوليفر بلوم قائلاً: «لقد تدهور الوضع الاقتصادي مرة أخرى. إن ألمانيا تتخلف أكثر من حيث القدرة التنافسية». ووفقاً له، فإن صناعة السيارات الأوروبية بأكملها في وضع صعب للغاية - في وضع لم يسبق له مثيل من قبل. وأصبحت الظروف الاقتصادية أكثر صعوبة، خاصة بالنسبة لعلامة فولكس فاغن التجارية. كما اضطرت شركة BASF، أكبر شركة

كيميائية في ألمانيا، إلى النظر في احتمال إغلاق المنشآت الصناعية. كتبت صحيفة «شبيغل» أن الاقتصاد الألماني يغرق بشكل أعمق في الأزمة. وقفز معدل البطالة في ألمانيا إلى 6,1%. والطلب على العمالة في البلاد أخذ في الانخفاض.

ووفقاً للخبراء، اعتمدت القوة الاقتصادية لألمانيا في العقود الأخيرة على موارد الطاقة الروسية والأموال «الرخيصة» والصادرات الكبيرة. الآن لم يبق شيء من هذا.

ألقى الخبير الاقتصادي روبن بروكس باللوم في انهيار الاقتصاد الألماني على الحكومة الألمانية وتصرفاتها التي أوقفت نمو الصادرات والاستثمار والاستهلاك. يفر الصناعيون من ألمانيا بشكل جماعي، بعضهم إلى الولايات المتحدة والبعض الآخر إلى الصين.

إن موجة العقوبات و«صب الزيت» على نار الصراع الأوكراني، حرما ألمانيا من الوصول إلى موارد الطاقة الروسية والسوق الروسية. علاوة على ذلك، فإن المكانة التي احتلها الألمان من خلال توريد السلع إلى الاتحاد الروسي، أصبحت الآن «مغلقة» بسبب تعزيز روسيا لبرامج استبدال وارداتها وإمداداتها من الدول الصديقة، وخاصة من الصين. وهكذا، من خلال فرض العقوبات، خلقت برلين وظائف جديدة للروس والصينيين، بينما حرمت مواطنيها منها.

تغلب شولتس على التردد الألماني... بشأن قضايا الأمن العالمي وأصبح أحد أكبر الداعمين الماليين للمجهود الحربي في أوكرانيا. لكن هذا الدعم لم يأت بلا تكلفة، حيث ألحق الضرر بقطاع السيارات والتصنيع في ألمانيا وألحق الضرر بمعدلات تأييد شولتس.

وفي ظل الوضع الحالي، ليس من المستغرب أن يخبر ما يقرب من 85% من الألمان علماء الاجتماع عن عدم رضاهم عن سياسات الحكومة الحالية، وأن أحزاب المعارضة التي تدافع عن العلاقات الودية مع روسيا تكتسب أفاقاً جديدة في الانتخابات الإقليمية. وقد ذكرت مجلة «دير شبيغل» بالفعل أنه لم ينبق أي أثر لـ«الوحدة» الألمانية. سكان أراضي جمهورية ألمانيا الشرقية السابقة غاضبون من الألمان الغربيين ويركزون على حل المشاكل

الداخلية. يقول كُتاب في المجلة: «ربما لم تعد ألمانيا موجودة».

علاوة على ذلك، بدلاً من حل مشاكل النخب، سارعت الأحزاب المؤيدة للحكومة الألمانية إلى «إغراق» شركائها، وتحويل المسؤولية بعضها إلى بعض. وفي ألمانيا، انهار الائتلاف الحاكم، الذي تخلّى عنه «الديمقراطيون الأحرار». واتهمهم شولتس بمحاولة أخذ الأموال المخصصة في الميزانية لمعاشات التقاعد والمزايا الاجتماعية للمواطنين الألمان من أجل إعادة توجيهها إلى أوكرانيا. وقال «الديمقراطيون الأحرار» بدورهم إنهم لا يتفقون مع رفض شولتس نقل صواريخ بعيدة المدى إلى كييف. على أية حال، فإنهم هربوا «تقنياً» في وضع صعب، متخليين، ولو جزئياً، عن المسؤولية عن الانهيار الاقتصادي في البلاد.

ليس من الواضح ما هي نتائج الانتخابات المقبلة في سياق ما يجري. يتمتع «الديمقراطيون الأحرار» بتصنيف منخفض قياسي. ومع ذلك، فإن منافسيهم التقليديين الرئيسيين «الديمقراطيون المسيحيون» استخدموا مؤخراً خطاباً أكثر تشدداً بشأن القضية الأوكرانية، وقد سببوا لأنفسهم الكثير من الصعاب بسبب هذا. بالإضافة إلى ذلك، فإن ترامب، الذي انتخبه الأمريكيون لمنصب الرئيس، يهدد ألمانيا بالفعل بحرب تجارية جديدة دون أي اعتبارات سياسية. وفي مثل هذه الظروف، يمكن أن تتحول محاولات برلين لمواصلة دعم كييف إلى كارثة حقيقية لألمانيا. من الواضح أن هناك الآن نمواً قياسيياً في تصنيفات «حزب البديل من أجل ألمانيا» المحافظ. ومع ذلك، تم بالفعل تقديم التماس وقّعه 112 نائباً لحظره في البوندستاغ «البرلمان الألماني». من الصعب أن نحدد كيف سيكون رد فعل ملايين الألمان على محاولة حرمانهم من حق التصويت.

تُظهر تجربة القرون الأخيرة بشكل مقنع أن محاولات الدخول في مواجهة مع روسيا لم تجلب خيراً مستداماً لأحد في الغرب، وحتى النجاحات الظرفية في هذا المجال لا تؤدي إلا إلى تعرض القوى الغربية لمشاكل أكبر في المستقبل.

السياسات التعليمية وتكريس التراجع والتخلف المجتمعي!

يرتبط مفهوم الارتقاء والتطور والتقدم في أي مجتمع، بأحد جوانبه الرئيسية، بدرجة تطور وارتقاء النظام التعليمي فيه.

سارة حبيب

فما هو الحال لدينا في ظل السياسات التعليمية المطبقة، مع غيرها من السياسات، والتي كان من نتائجها تجريد العملية التعليمية من قديستها، وتحويلها من مهمة بناء جيل ومجتمع لأداة لتعزيز الفرز الطبقي فيه، ولمهنة تكسب واسترزاق، وبوابة مشرعة للفساد؟!

فالتراجع على مستوى النظام التعليمي والعملية التعليمية سيؤدي من كل بد إلى تسجيل المزيد من التراجع على المستويات كافة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و...، وبعلم ودراية الحكومة والرسميين، مع الإصرار على المضي بهذه السياسات بغض النظر عن نتائجها الكارثية على المواطن وعلى الدولة والمجتمع!

القطاع التعليمي اليوم!

خلّفت السياسات الحكومية، خلال العقود الماضية وحتى الآن، الكثير من السلبيات الكارثية التي أنهكت قطاع التعليم العام المجاني افتراضاً، وأودت بالمنظومة التعليمية فيه نحو الهاوية، فهي لم تعكس فقط سوء التخطيط والإدارة، بل عمقت الفوارق الاجتماعية عبر سياسات الفرز الطبقي، مع السعي إلى تفتيش الكوادر المؤهلة عبر السياسات الأجرية الظالمة والمجحفة، بالإضافة إلى آليات التعيين وترميم الشواغر غير العادلة، مع عدم إغفال سياسات تخفيض الإنفاق العام وما أورتته من تدهور بالعملية التعليمية ومستلزماتها وضرورتها، بدءاً من البنية التحتية للعديد من المدارس (الباحات والبناء المدرسي والقاعات الصيفية ودورات المياه وشبكات الكهرباء...) بالإضافة إلى النقص الحاد في التجهيزات الأساسية واللوازم التعليمية، كالمسبورة والمقعد والأقلام والأوراق، حتى دفتر المعلم ودفتر العلامات بات يتعين على الطلاب جمع ثمنها في العديد من المدارس، هذا بالإضافة إلى انتشار المحسوبيات والوساطات وأوجه الفساد وطرق الالتفاف على القوانين والتعليمات!

بالمقابل، وفي الوقت الذي يغرق فيه قطاع التعليم الحكومي العام بالتراجع والترهل، يبدو الازدهار ملحوظاً في قطاع التعليم الخاص، بغطاء ودعم حكومي مباشر وغير مباشر، بدءاً من تقديم الكثير من التسهيلات والمشجعات، وليس انتهاءً بتخفيف القيود الرقابية وغض الطرف عن الكثير من المخالفات فيه، وصولاً إلى تقاضي رسوم بعشرات الملايين سنوياً عن كل طالب، والغطاء المشرعن لذلك يتمثل بالموصلات والخدمات الإضافية التي تقدمها المؤسسات التعليمية الخاصة!

فمجانية التعليم في المدارس العامة أصبحت عبارة جوفاء في ظل تفشي أنماط الجباية المباشرة وغير المباشرة فيها، وفي



بحسب بعض الطلاب، علماً أن بعض الموزع منها يعتبر تالفاً ومستهلكاً وغير صالح، والمشكلة تبدو أكبر بعدم توفر بعض الكتب في المراكز والمستودعات الرسمية المعتمدة! فمع اقتراب موعد الامتحانات النصفية وجد العديد من الطلاب أنفسهم أمام خيار تصوير الكتاب المدرسي بأسعار باهظة، أو شرائه بأسعار خيالية، مما زاد من الأعباء على كاهل الطلاب وذويهم في ظل الوضع المعيشي الصعب!

التعلم حق وليس خدمة كبقية الخدمات العامة!

التعليم ليس مجرد خدمة حكومية تقدم كبقية الخدمات العامة مع التمنين فيها، بل هو حق ومسؤولية وواجب على عاتق الدولة ضمانه، مع ضمان مجانيته بمراحلها كافة، فهذا الحق مصون دستورياً ومحمي قانوناً كما يفترض، وعلى الحكومة الالتزام بذلك!

لكن مع استمرار الحكومة بتطبيق سياساتها الظالمة والتمييزية ذاتها، والإصرار على منهجيتها المتبعة تجاه قطاع التعليم العام، فلا شك أننا أمام كارثة حقيقية، لن نقف عند حدود زيادة انتشار الجهل والامية، وخاصة بين أوساط الغالبية الفقيرة العاجزة عن تحمل تكاليف التعلم في القطاع الخاص، بل أيضاً بتكريس خسارة كادرنا البشري وثروتنا الحقيقية من أطباء ومهندسين اقتصاديين ومحامين ومعلمين.. نبذاً وتطشياً! فما قامت ونقوم به الحكومات المتعاقبة من خلال الإصرار على السياسات التعليمية، المحجفة والطبقية والتمييزية، لا يؤدي إلى الارتقاء والتطور والتقدم في المجتمع فحسب، بل إلى تكريس المزيد من التراجع والتخلف والإفقار فيه!

فقد كشف مدير تربية ريف دمشق عبد الحليم يوسف عبر برنامج «حديث النهار» في إذاعة شام إف إم عن وجود نقص كبير في أعداد المعلمين بمدارس ريف دمشق، ففي الحلقة الأولى، وحسب تصريحات مدير التربية، تصل الحاجة إلى أكثر من 500 مدرس، بالإضافة إلى النقص الكبير بالاختصاصات العلمية!

وأضاف مدير التربية أيضاً «إن واحداً من أسباب نقص المدرسين هو قلة الأجور، إذ يصل راتب المعلم في الحد الأعلى إلى 500 ألف ليرة»!

ليس هذا وحسب، فبالإضافة إلى تدني الأجور الكبير هناك تغيير لنظام التحفيز والتعويضات، وانتشار المحسوبيات والوساطات، خاصة فيما يتعلق بطرق وآليات التعيين لترميم النقص، سواء عبر المسابقات أو من خلال الوكالة!

وبكل اختصار يمكن القول إن سياسات التفتيش والإهمال المتعمد التي يتم اتباعها رسمياً تدفع بالمعلمين والمدرسين المؤهلين نحو مؤسسات التعليم في القطاع الخاص، بمحاولة بائسة منهم لسد رمقهم، في حين أثر بعضهم العزوف عن مهنة التعليم وامتهان مهنة أخرى تضمن لهم قوت يومهم!

نقص الكتاب المدرسي!

الكتاب المدرسي ليس مجرد أداة تعليمية، بل هو جسر نحو المعرفة، وضمان توفره يعد أحد أهم أدوات التعليم، إلا أن سياسات خفض الإنفاق أدت إلى ضعف التمويل المخصص لطباعة الكتب المدرسية من جهة، ليأتي سوء التخطيط وضعف الإدارة في توزيع الكتب المدرسية ويزيد من تفاقم المشكلة! فهناك الكثير من الكتب لم يتم توزيعها في العديد من المدارس العامة حتى تاريخه،

ظل الإهمال المتعمد للكوادر التدريسية ومتطلباتها، أجوراً وتعليمات وتأهيل مستمر لزيادة كفاءتها، بالإضافة إلى النقص الكبير في أعدادها، حيث بنتيجة كل ما سبق تراجعت الثقة بقطاع التعليم العام، الأمر الذي أدى إلى دفع بعض ذوي الطلاب للتوجه للتعليم الخاص المكلف، كبديل لمن استطاع إليه سبيلاً من المقتردين، فيما بقي الخيار متاح أمام أبناء الغالبية الفقيرة التوجه مبكراً لسوق العمل بسبب الوضع الاقتصادي المعاشي المتردي الذي يعانونه، بسبب السياسات الظالمة نفسها!

نقص في الكوادر

أم سياسات تفتيش عامة!

تواصلنا مع بعض الطلاب وذويهم في منطقة جرمانا بريف دمشق، حيث بين لنا هؤلاء مدى سوء الوضع في المدارس العامة! فحسب حديثهم تم فرز المدرسين الموجودين في بعض المدارس لصفى الثالث الإعدادي والثالث الثانوي على اعتبار أنها صفوف شهادات، أما باقي المراحل فجرى تجاهلها، ليحظى بعضها بمدرس وكيل قليل الخبرة بعد شهرين وثلاثة أشهر من بداية العام الدراسي! أما المضحك المبكي فهو تبرع آباء وأمهات بعض الطلاب لإعطاء بعض الدروس، فقد أكدت لنا طالبات في صف الأول الثانوي في إحدى المدارس قيام والد زميلتهم، وهو مهندس، بإعطائهم مقرر العلوم، في حين قامت والدته تلميذة أخرى، من أصول روسية، بإعطاء مقرر اللغة الروسية لطلاب السابع!

الواقع المرصود أعلاه مأساوي، بل وشديد المأساوية، خاصة مع تعميمه على المدارس في الكثير من البلدات والقرى والمناطق، ومما لا شك فيه أن الأسباب باتت معروفة للجميع!

التعليم ليس مجرد خدمة حكومية تقدم كبقية الخدمات العامة بل هو حق ومسؤولية وواجب على عاتق الدولة ضمانه مع بمراحله كافة

الاشتراكية الصينية بإصداراتها الثلاث «1- ماو تسي تونغ»

«المناقشات التي تدور اليوم حول الاشتراكية والأشكال المستقبلية التي قد تتخذها، لا بد وأن تضع الاشتراكية في سياق العمليات التاريخية القائمة، وفي سياق الإنتاج الصناعي الضخم، كما أوضحه كارل ماركس، وأن تحلل التفاعل المعقد بين المثل الأعلى للمساواة والحقوق المادية للإنتاج. وفي حالة الصين، لا بد وأن ندرس المسار الاشتراكي للبلاد في سياق مسارها التاريخي منذ القرن العشرين» - هذا ما حاولت تقديمه ورقة صدرت عام 2015 عن مؤسسة «الدرب الطويل» الصينية للأبحاث، وفيما يلي تلخيص لأبرز ما ورد فيها.

■ مؤسسة «الدرب الطويل» تصريح وإعداد: د. أسامة دليقان

يصف المؤلفون الممارسة الاشتراكية خلال حقبة ماو تسي تونغ من 1949 إلى 1976 بأنها الإصدار الأول من الاشتراكية الصينية أو «الاشتراكية1»، أما الاستكشاف اللاحق لاقتصاد السوق الاشتراكي منذ بداية الإصلاح والانفتاح في عام 1978 فيعتبرونها الإصدار الثاني «الاشتراكية2». ثم في خضم الفترة الحالية من الاضطرابات السياسية والاقتصادية العالمية، يعتبرون أن الصين بحاجة إلى تطوير «الاشتراكية3» لتوجيه مسارها المستقبلي بالتعلم من دروس الإصدارين الأول والثاني من الاشتراكية.

الإصدار الأول من الاشتراكية الصينية

لم يكن اختيار الصين للمسار الاشتراكي مصادفة. ففي نهاية القرن التاسع عشر، واجهت جميع الحضارات الكبرى غير الغربية تحديات شاملة من الغرب. وبدافع من القوة المادية القوية لتصنيعها، واصلت البلدان «المتقدمة»، بقيادة المملكة المتحدة، التوسع إلى الخارج، وتشكيل نظام دولي جديد و«قواعد لعبة» جديدة. وفرضت السفن والمدافع الغربية على العالم تغييرات كبرى لم تشهد منذ ثلاثة آلاف عام مما أجبر الساسة والمثقفين الصينيين على الاستجابة. وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان التوسع الرأسمالي بقيادة الغرب ينتقل تدريجياً من مرحلة التجارة الحرة إلى مرحلة الإمبريالية.

اشتد الصراع الطبقي بين العمالة ورأس المال، وتضاعفت حركات المقاومة الاجتماعية. ودفع اندلاع الحرب العالمية الأولى العديد من العلماء الصينيين إلى التفكير في المعضلات الداخلية للحضارة الغربية. وبالنسبة للثوريين والمفكرين في الصين الحديثة، كان هناك جانبان لهذا الانخراط: سعوا إلى التعلم من الغرب لتحقيق أهدافهم في التحديث والازدهار الوطني، ومن ناحية أخرى، ظلوا يقطنين تجاه الفقر وعدم المساواة الناجمين عن التصنيع الرأسمالي.

وكان النمو السريع الذي حققته التصنيع الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي في فترة قصيرة من الزمن يُنظر إليه باعتباره مساراً واقعياً ينبغي للصين اتباعه لمواجهة الغرب. وبعد إدخال مفهوم الاشتراكية إلى الصين في أوائل القرن العشرين، وجد العديد من المثقفين الصينيين أن المثل الأعلى الأساسي للمساواة يتوافق أكثر مع المثل الصينية التقليدية منه مع الليبرالية الغربية. وفي عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، وبعد الفشل المخيب للآمال



سيحشدون السيطرة على شؤون الحكومة والشركات ويستخدمون سلطتهم لتقويض الملكية العامة.

وفي مواجهة هذه المعضلة، استكشف ماو نموذجاً جديداً للتصنيع «يسمح للناس بإدارة عمليات الإنتاج بشكل مباشر» من خلال الحملة التي أطلق عليها «اغتنام الثورة، وتعزيز الإنتاج»، والتي سعت إلى جعل أهداف التصنيع والمساواة المتناقضة تكمل بعضها بعضاً. وفي تعليقه على كتاب «المشاكل الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي» (1951) الذي كتبه ستالين، أشار ماو إلى أن التحول الاشتراكي لم يكن عملية الإنتاج لن يؤدي حتماً إلى احتلال العمال لمنصب قيادي داخل الإنتاج. وبالنسبة لماو، فإن الملكية العامة لوسائل الإنتاج لن تضمن تلقائياً تطور الصين في اتجاه اشتراكي، حيث يدير العمال بلادهم، وبالتالي كانت هناك حاجة إلى تعديلات وتجارب على مستوى القيادة الثقافية والسياسية للانفصال عن النظام القانوني البرجوازي. فدفع ماو بسلسلة من المبادرات لتعزيز التوجيه والإشراف على الكوادر على المستوى السياسي، بما في ذلك انتقاد نظام الأجور القائم على الرتب، وإرسال أعداد كبيرة من الكوادر للانخراط في العمل اليدوي في الريف والمصانع، وإعادة تنظيم تقسيم العمل، وحملة التعليم الاشتراكي. واقترح ماو أيضاً أن الاقتصاد يجب أن «يمشي على قدمين»، مما يعني أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تعتمد فقط على نموذج تقوده الدولة وكان من الضروري أيضاً إجراء تعبئة جماهيرية لمواجهة العيوب التي نشأت عن اعتماد هذا النموذج على التكنوقراط لتنفيذ توجيهات الاقتصاد المخطط مركزياً. وعكست هذه الجهود اهتمام ماو المستمر بضمان تقدم التصنيع في البلاد في اتجاه اشتراكي، وجهوده لتصحيح الاختلالات الناجمة عن التصنيع، والالتزام بفكرة المساواة.

الزراعية من خلال حركة المنشآت الشعبية. بالإضافة إلى الضرائب الزراعية، وأعدت أداة تسمى «احتكار الدولة للشراء والتسويق» توجيه الفوائض الزراعية إلى الصناعة والمدن. كما تطلب التصنيع عدداً كبيراً من العمال ذوي المهارات العالية، وبالتالي ضخ كميات هائلة من الموارد في بناء نظام تعليمي حديث، حيث تم تعميم التعليم الابتدائي والثانوي، وتطوير مؤسسات التعليم العالي، وزيادة عدد السكان المتعلمين من عشرات أو مئات الآلاف إلى عشرات الملايين.

لذلك، في مواجهة الحاجة الملحة للتصنيع، أنهت الصين بسرعة مرحلتها الديمقراطية الجديدة ودخلت المرحلة الأولى من الاشتراكية. في عام 1953، تبني الحزب الشيوعي الصيني الخط العام المتمثل في «التحول الواحد والإصلاحات الثلاثة»، والذي من خلاله تم تأسيس «الاشتراكية1» تدريجياً في البلاد، مسترشدة بالمبادئ السياسية والاقتصادية التالية: الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والاقتصاد المخطط، والتوزيع حسب العمل.

وعلى غرار النموذج السوفييتي، كان هذا نظاماً فعالاً للتراكم في المراحل المبكرة من التصنيع في الصين. ومع تقدم عملية التصنيع الاشتراكي، أصبح التناقض بين التصنيع وهدف المساواة الاشتراكية واضحاً بشكل متزايد. كان نموذج التصنيع الذي تقوده الدولة والذي أعطى الأولوية للصناعة الثقيلة يتطلب حتماً زيادة عدد الموظفين الحكوميين والمديرين التنفيذيين للشركات والمهنيين. ونتيجة لذلك، أصبحت وسائل الإنتاج مركزة في أيدي المديرين بدلاً من العمال، مما أدى إلى ميل نحو البيروقراطية. وبحلول أواخر الخمسينيات، أدرك ماو أنه طالما استمر الإنتاج في التطور بهذه الطريقة، فإنه سيعمل باستمرار على توليد طبقة إدارية داخل النظام، مديرين لديهم مصالحهم الذاتية والذين

الذي حققته الثورة العظمى (1924-1927)، ناقش المثقفون الصينيون النظرية الاشتراكية بحماس وتجادلوا بشأنها.

وأصبحت هذه الثورة التي أطلقها المفهوم الماركسي للتاريخ النظرية التي قامت عليها الثورة السياسية في نهاية المطاف. ووقعت مهمة للحاق بالغرب في أيدي الشيوعيين الصينيين، الذين تأثروا بشدة بثورة أكتوبر 1917، بما فيها النموذج التنظيمي المتقدم الذي تبناه فلاديمير لينين للحزب الطليعي.

وباستخدام نظرية المراحل التاريخية للتنمية التي طورها جوزيف ستالين وآخرون، وكذلك كتابات لينين عن الإمبريالية والاستعمار، بنى ماو رؤية تاريخية لتطور الصين الحديثة: بعد المرور عبر المجتمعات «البدائية» والعبودية والإقطاعية، دخلت البلاد مرحلة شبه إقطاعية وشبه استعمارية، وكان لزاماً عليها أن تتجاوزها عبر مرحلة الثورة الديمقراطية.

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، أعطى نموذج التصنيع الذي تبناه الحزب الشيوعي الصيني الأولوية لتطوير الصناعة الثقيلة، والتي كانت تعتبر ضرورية في البلدان المتأخرة. وقد تم شرح هذه الرؤية في «الخط العام للحزب لفترة الانتقال»، وهو توجيه صدر في عام 1953، حيث أكد ماو على الحاجة إلى تركيز الجهود على تطوير الصناعة الثقيلة لإرساء الأساس لتحديث الصناعة والدفاع في البلاد.

مع ذلك، فإن التصنيع يستلزم تكلفة عالية للغاية وتراكم كمية هائلة من رأس المال، وإذا لم يكن من الممكن الحصول على مصادر الاستثمار ولا يمكن نهب الموارد خارجياً، فالبدل الضروري هو استخراج الاستثمارات في الصناعة الثقيلة من المناطق الريفية المحلية. في السنوات الأولى من جمهورية الصين الشعبية، كان السبيل الوحيد لتعزيز التصنيع هو إعادة تركيز الأراضي الموزعة وزيادة الإدارة المركزية وتوزيع الفوائض

بنى ماو رؤية
تاريخية لتطور الصين
الحديثة بالاستفادة
من الماركسية
وتطويراتها لدى
لينين وستالين

قضايا الشرق

بوريل وأوهام
تأخير المحتوم

خرج جوزيب بوريل الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بالاتحاد الأوروبي في تصريحات أكد فيها مجدداً: أن العالم يعيش مرحلة انتقالية، وأن نتيجة ما يحدث في أوكرانيا ستكون حاسمة في المستقبل الجيوسياسي العالمي.

على هامش لقاء وزراء دفاع دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل يوم الثلاثاء 19 تشرين الثاني الجاري قال بوريل للصحافيين: إن الوزراء «اتفقوا بأغلبية ساحقة» على أن «مصير أوكرانيا سيحدد مصير الاتحاد الأوروبي».

في الحقيقة، ليست المرة الأولى التي ينطق فيها بوريل كلمات كهذه، وغالباً ما تورد آراءه في سياق الضغط على دول الاتحاد الأوروبي للاستمرار بتقديم الدعم لأوكرانيا، الذي تجاوز حتى تاريخ التصريح 45 مليار يورو، لكن ما قاله المسؤول الأوروبي الرفيع يحمل في الوقت ذاته إشارة إلى مسألة أخرى مهمة، وهي أن نخب الاتحاد الأوروبي تدرك حجم الحدث وتداعياته على الواقع الجيوسياسي في أوروبا والعالم، وأن حدود الحرب الطاحنة أكبر بكثير من حدود أوكرانيا نفسها، ويدركون أيضاً دون أدنى شك، أن عشرات المليارات التي أنفقت لم تغير كثيراً في الميدان، وعلى هذا الأساس يمكننا القول: إن أي مبادرات إضافية، أو حتى أسلحة نوعية جديدة يجري استخدامها لن تحقق سوى زيادة في التصعيد، وما يحمله من تصعيد مقابلاً.

ذلك كله يعيد طرح القضية الأساسية، وهي: إن كانت النتيجة محسومة، ما الذي يؤخر إعلانها؟! والجواب عن هذا السؤال موجود في تصريح بوريل ذاته، أي أن وصول الحرب إلى نهايتها يعني إعلان انتصار روسيا لا على أوكرانيا، بل على من يقف خلفها، وانتصار على الدور الأمريكي في القارة الأوروبية، والوصول إلى نتيجة كهذه يضع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو أمام استحقاق جوهري، يرتبط بمستقبل مؤسسات تنتمي إلى عصر سابق.

ومع مرور أكثر من ألف يوم على بدء العملية الروسية في أوكرانيا، ينبغي أن نتذكر الموقف الروسي الذي أعلن عنه قبل الحرب بمدة قصيرة، والذي أكد ضرورة بقاء أوكرانيا بلداً محايداً خارج حلف الناتو، لكن موقف موسكو أكد في حينه أيضاً: أن الواقع الذي تلا انهيار الاتحاد السوفييتي لم يعد ملائماً، ولا يعكس توازن القوى الحالي، وهو ما يفسح المجال ل طرح السؤال الأكبر: هل يمكن للعالم الغربي أن يبقى متماسكاً أمام التداعيات الكبرى المتوقعة؟ وهل يستطيع أن يحتفظ بدوره المركزي السابق؟ الجواب سيكون واضحاً ولا يحتاج للإثبات، ولن يمضي وقت طويل قبل أن نشهد بدء تفكك الواقع السابق، فلن يكون تأخير إعلان النتيجة ممكناً إلى ما لا نهاية.

صفعات جديدة يتلقاها الكيان وحالة اختلال توازن مرتقبة



الذي سيرافق [إسرائيل] في المستقبل المنظور»، فهل يمكن أن يتحمل جيش الاحتلال كل هذه الخسائر دون أن تتضرر بنيته بشكل جسيم؟ هذا بالإضافة إلى أن قدرات الكيان البشرية لا تكفي لتعويض القتلى، وتقول التقديرات: إن حوالي 40% من المطلوبين للاحتياط لا يلتحقون، إما احتجاجاً، أو لأنهم بوضع نفسي أو صحي لا يسمح لهم بالقتال!

قرارات الجنائية
الدولية والعزلة الدولية

في مقلب آخر، وبعد تداولات كثيرة في المحكمة الجنائية الدولية، صدر قرار أخيراً باعتقال كل من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع حديتيا يواف غالانت، وهو تطور ملفت وتاريخي على مستويين.

الأول: هو أنه يعكس مستوىً جديداً من العزلة الصهيونية عالمياً، ويعقد مهام العاملين في سلك الخارجية في «إسرائيل»، فالقرار يفرض نظرياً على 120 دولة هي أعضاء في المحكمة أن يعتقلوا نتنياهو وغالانت إذا ما داسوا أراضيهم، ومع أن حالات سابقة أثبتت أن الدول قد لا تلتزم بالضرورة بقرارات المحكمة إلا أن دولاً مثل: فرنسا وهولندا وإيطاليا أكدت أنها تمتثل إلى أمر المحكمة، في سابقة تاريخية تعكس حجم أزمة العلاقات بين الكيان والدول الغربية، التي باتت مضطرة تحت ضغط عدة عوامل أن توجه انتقادات لـ «إسرائيل» وتتخذ إجراءات ضدها.

الثاني: هو في فهم قرار المحكمة، وهو أن المؤسسة تتأثر بشكل متسارع بالتوازن الدولي، شأنها شأن كل المؤسسات الدولية الأخرى، فقد أثبتت منذ تأسيسها أنها كانت

علاء ابو فراج

خلال الأيام القليلة الماضية، ظهرت تطورات جديدة تبدو كما لو أنها تكثيف للظرف السياسي العام داخل الكيان وحوله، وسرعان ما بات بإمكاننا سماع صداها داخل صحافة العدو، حتى أن أحد الصحفيين الصهاينة حاول أن يتخيل لو أن كائناً فضائياً يشاهد ما يجري لـ «إسرائيل» من الأعلى، لرأى وضوحاً وبحسب الصحفي ذاته «حرباً مستمرة منذ أكثر من سنة من دون أن تظهر نهايتها، وأنه لم تتحقق أي من أهداف الحرب، لم يطلق سراح المخطوفين، ولم تتحقق عودة النازحين في الشمال إلى منازلهم، ولم نهزم حماس أو حزب الله، ولم نبعث إيران عن الذين يدورون في فلكها، كما سيرى اقتصاداً [إسرائيلياً] منهياراً، والحصانة الاجتماعية في وضع من التفكك وعلى شفير حرب أهلية، والعالم المتنور يبتعد عن [إسرائيل]، وسلاح البر منهك إلى حد كبير جداً».

فصل الجبهات تزداد يوماً بعد آخر القناعة بأن تحقيق أي إنجاز ملموس ومؤثر على أي من الجبهات سواء في لبنان أو غزة، يرتبط بشكل مباشر بنجاح الكيان، ومن خلفه الولايات المتحدة، في فصل هاتين الجبهتين والتعامل مع كل واحدة على حدة، لكن «الأمل» بتحقيق هذا الهدف يبدو اليوم بعيداً كل البعد، فالمقاومة سواء في فلسطين أو في لبنان، وبالرغم من الضربات الكثيفة التي تعرضت لها خلال الشهور والسنة الماضية، تظهر حتى اللحظة عزمًا على القتال، وتضرب جيش الاحتلال في غزة ولبنان بشكل موجه، وإن كان حزب الله يملك بالفعل ترسانة أكثر تطوراً من تلك التي يملكونها في غزة، لكن ذلك لا يلغي أن حجم الاستنزاف في غزة كبير، وتحديداً بالعناصر البشرية التي تفرض المعركة الآن تواجدهم على الأرض، حيث يكونون عرضة لتلقي الضربات على مدار الساعة.

وعلى هذا الأساس تقول صحافة العدو: إن «الواقع الأمني الحالي في غزة هو الواقع

لا يمكن قياس جدوى سياسية ما إلا بنتائجها، وهذا تحديداً ما يجعل الكيان في وضع لا يحسد عليه، فإذا أخذنا مقطعاً زمنياً منذ اليوم التالي لعملية طوفان الأقصى وحتى الآن، لوجدنا أن دفاعات «إسرائيل» تتداعى تدريجياً، ولا نقصد دفاعات الميدان العسكري فحسب، بل يمكن رصد جملة من التداعيات الخطيرة وصلات عتبة جديدة وعلى المستويات كافة.

مؤشرات مثل التي جرى عرضها توضح أن قدرات الكيان العسكرية والدعم كله الذي تلقاه من واشنطن، كان كافياً لإلحاق أضرار وارثاب جرائم قاسية ستظل حاضرة في تاريخ القضية الفلسطينية، لكن وفي الوقت نفسه، لم تستطع كل هذه الترسانة أن تكسب الحرب حتى الآن، وإن كانت الآمال داخل معسكر الشر «الصهيوني» ترتبط بدرجة كبيرة بقدرة تحمل الضغوط، فيمكننا القول: إن ما نشهده الآن يؤكد أن التصدعات تبدأ وتتعمق أكثر فأكثر، وهو ما يعني أن فشل المغامرة العدوانية يقترُب أكثر فأكثر.

الغرب ومحاولة القفز فوق الخطوط الحمراء



بات واضحاً أن الإدارة الأمريكية الحالية تسعى جاهدة فيما تبقى لها من وقت إلى تحقيق أكبر تصعيد ممكن في الملف الأوكراني، وتسليمه لإدارة ترامب بطريقة تعيق تنفيذ وعود هذا الأخير - إن صدقت - لحل الملف سريعاً، بل ومحاولة فرض المسار نفسه بغض النظر عن مجلس في المكتب البيضاوي. إلا أن هذا التصعيد يهدد حقاً بنشوب صراع عسكري أعنف وأوسع، قد يشمل دولة أوروبية أخرى، ويدفع بالأمور خطوة أخرى باتجاه الحافة النووية.

■ يزن بوظو

في خطوة جديدة، أقدمت الإدارة الأمريكية بحسب بعض التصريحات على السماح للقوات الأوكرانية باستخدام صواريخها بعيدة المدى من طراز «ATACMS» لضرب العمق الروسي، وفعلت المملكة المتحدة خطوة مماثلة بسماعها باستخدام صواريخ «Storm Shadow» بعيدة المدى.

جرى ذلك رغم تأكيد موسكو مراراً على أن السماح لكيفيف باستخدام هذه الصواريخ سيؤدي تورط الدول الغربية ودخولها في الصراع مع روسيا بشكل مباشر، مما يجعل منها هدفاً مشروعاً للاستهداف الروسي، ذلك أن هذه الأسلحة لا يمكن لها العمل دون إدارة وإشراف مباشر من الدول المشغلة لها، سواء من خبراء وعسكريين أو باستخدام الأقماع الصناعية المتطورة لتحديد أهداف هذه الصواريخ ومساراتها.

وقد منحت القوات الأوكرانية الإذن بذلك دون إعلان أو تصريح رسمي مسبق بذلك، بل وحاول الأمريكيون تجنب الإعلان عن ذلك قدر المستطاع.

وبالفعل، شنت القوات الأوكرانية يومي 20 و21 من شهر تشرين الثاني الجاري ضربات باستخدام نوعي الصواريخ المذكورة سابقاً، مستهدفةً منطقتي بريانسك وكورسك الروسييتين الحدوديتين مع أوكرانيا، فيما يبدو أنها محاولة جس نبض لموسكو، مما يثبت أن قرار السماح باستخدامها قد اتخذ بالفعل حتى وإن كان دون إعلان رسمي.

العقيدة النووية المحدثة

جواباً على السماح لكيفيف باستخدام الصواريخ

بعيدة المدى، سرعان ما أقرت موسكو عقيدتها النووية وأعلنت عنها، وكان من أهم ما فيها أن «العدوان على روسيا وحلفائها من قبل دولة غير نووية وبدعم من دولة نووية سيُعتبر هجوماً مشتركاً» و«يمكن لروسيا استخدام الأسلحة النووية في حالة وجود تهديد خطير للسيادة وسلامة الأراضي لها ولبيلاروس» وأنه «من شروط استخدام الأسلحة النووية إطلاق الصواريخ الباليستية على روسيا» كما «يعتبر عدوان أي دولة من التحالف العسكري ضد روسيا أو حلفائها عدواناً من قبل هذا التحالف ككل».

وللتوضيح، لا يعني ذلك أن موسكو باتت مجبرة على استخدام السلاح النووي رداً على أي من الاحتمالات الواردة أعلاه، إلا أن ذلك يعني إعطاء موسكو لنفسها الإمكانية والحق لاستخدام سلاحها النووي قانونياً حين تقرر ذلك بعد تحقق أي من الشروط المذكورة.

كما بات واضحاً أن أي هجوم على الأراضي الروسية بمساعدة دولة نووية يعني تورط هذه الدولة بالصراع العسكري المباشر مع موسكو ويضمن للأخيرة حق الرد عليها. وبالمعنى العملي أكثر، فإن هذه العقيدة والإعلان عنها بقدر ما توصل رسالة جديفة باستعداد موسكو لاستخدام أسلحتها النووية وتحقيق ردع الغريبيين عن استفزازها، فإنها تمهد فعلياً لاستخدام هذه الأسلحة إن اقتضت الضرورة.

صواريخ أوريشنيك

ورداً على استخدام القوات الأوكرانية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة الصواريخ بعيدة المدى مستهدفةً أراضٍ روسية، قامت موسكو ولأول مرة بالإعلان عن نوع جديد من الصواريخ الباليستية فرط صوتية ومتعددة الرؤوس «أوريشنيك»،

وتبلغ سرعتها 10 أضعاف سرعة الصوت والمجهزة أساساً لحمل رؤوس نووية، واستخدمتها «تجريبياً» برؤوس غير نووية في منطقتي دنبر وبيتروفسك وسط أوكرانيا في 21 من شهر تشرين الثاني الجاري، وكان استخدامها صادماً حقاً بالنسبة للأوكرانيين والغربيين وأيضاً متابع، حيث بلغت سرعة الصاروخ 3 كم بالثانية الواحدة، ما يعني فعلياً عدم وجود أي منظومة دفاع قادرة على صد هذه الصواريخ التي قد تحمل رؤوساً نووية.

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إنه «من هذه اللحظة، كما أكدنا أكثر من مرة، فإن الصراع الإقليمي الذي أشاره الغرب في أوكرانيا، قد اكتسب عناصر ذات طابع عالمي» وقال إن «روسيا تعتبر نفسها صاحبة حق في استخدام أسلحة ضد منشآت عسكرية لدول تستخدم أسلحتها ضدها»، وفي إشارة منه إلى منظومة الصواريخ الباليستية الروسية الجديدة قال الرئيس الروسي «لا توجد وسائل لمواجهة أحدث أسلحة روسيا اليوم [...] أنظمة الدفاع الصاروخي الحالية، بما في ذلك الأمريكية في أوروبا، لن تكون قادرة على اعتراض صواريخ مثل أوريشنيك، أحدث الصواريخ الروسية، تهاجم الأهداف بسرعة 2-3 كيلومتر في الثانية، ولا تعترضها أنظمة الدفاع الصاروخي».

وفي هذا السياق قال المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف: «نحن على ثقة بأن الإدارة الحالية في واشنطن كان لها فرصة إدراك الإعلان وفهمه» وأن الرسالة «كانت شاملة وواضحة ومنطقية». وهو ما يتسق مع تأكيد موسكو المستمر على استعدادها لكامل السيناريوهات بما فيها النووية.

غايات الولايات المتحدة من ذلك

يمكن فهم التصعيد الأمريكي وفق أهداف ثلاثة: الأول، أن الإدارة الأمريكية لا تريد بأي حال من الأحوال إعلان خسارة معركتها العسكرية مع روسيا في أوكرانيا، وعليه فإن استمرار الحرب هو السبيل الوحيد الممكن لتأجيل هذا الإعلان، وبهذا السياق، وبعد كل تقدم روسي، يتجه الأمريكيون لتصعيد أعلى من شأنه إطالة عمر الصراع وتعقيده.

الثاني، محاولة جرّ موسكو إلى رد فعل عنيف بما فيه النووي، لاستخدامه كذريعة لرصد صفوف الأوروبيين، أو استثماره أمام الرأي العام الدولي لتشويه الموقف الروسي أمام حلفائه التقليديين واستمالتهم.

أما الهدف الثالث، وربما الأهم في اللحظة الحالية، إجبار تيار ترامب على متابعة المسار نفسه، بعد توريط واشنطن بصراع مباشر وأكثر تعقيداً مع روسيا ما يفرض الواقع الحالي على أي صوت يشكك في جدوى هذه المعركة.

لكن خلف كل ذلك فإن المتورط الأول والأهم هم الأوروبيون أنفسهم، فبكلتا الحالتين، تحمل الدول الأوروبية وزر التصعيد الأمريكي... فمن جهة، إذا ما استمر مسار التصعيد الحالي واتسعت رقعة الحرب، ستكون الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا هي المستهدفة الأولى بالصواريخ الروسية، ومن جهة أخرى إذا ما بدأ مسار ترامب فعلاً ومضى نحو التسوية مع روسيا في الملف الأوكراني، ستبقى أوروبا وحيدة بقياداتها السياسية الحالية، إما لمتابعة الحرب بعبء أكبر لا يمكنها تحمله كثيراً أو أن تضطر لإعلان الخسارة.

خطوة أقرب باتجاه الصراع النووي

تفرض المستجدات التصعيدية على روسيا رداً دفاعياً توازانياً قوياً وخطورة، وفي هذا الإطار تم استخدام «أوريشنيك» برؤوس غير نووية، ليشكل هذا الحدث الخطوة الأقرب باتجاه الصراع النووي عالمياً.

إن الخطوة التالية سيحددها الغربيون عبر تصعيد جديد باستخدام الصواريخ بعيدة المدى لاستهداف العمق الروسي، حينها، لن يكون مستغرباً إقدام موسكو على استهداف أي من الدول الأوروبية بأسلحة فرط صوتية غير نووية وبذلك رفع احتمالات تحول الصراع إلى صراع عالمي مباشر مع «الناتو».

وبما يخص استخدام الأسلحة النووية فالأمر متروك للنخب الأمريكية التي يبدو أنها لم تترك بعد أن العمل على إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا لن يمر دون أن تلجأ الأخيرة وبعد إغلاق السبل الأخرى، إلى سلاح يستطيع أن يمنع هزيمة كهذه.

من الراجح في معادلة التصعيد الغربي ضد إيران؟!



وسط التوترات المتصاعدة على الساحة الدولية والإقليمية، يبرز الملف النووي الإيراني كأحد الملفات الإقليمية الأساسية المطروحة على الطاولة. فمنذ سنوات طويلة، تسعى إيران إلى تطوير برنامجها النووي، الأمر الذي لا يروق للدول الغربية وعلى رأسها أمريكا، ويدفعها إلى اتخاذ خطوات تصعيدية في محاولة للحد من هذا التقدم... فما جديد هذا الأمر؟

■ احمد علي

إيران: لا للضغوط!

مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروس، وأثناء زيارته إلى طهران في 14 تشرين الأول 2024 لإجراء محادثات مع المسؤولين الإيرانيين بشأن برنامجهم النووي، التقى بوزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، الذي أكد استعداد إيران لحل النزاعات مع الوكالة، لكنه شدد على أن ذلك لن يتم تحت الضغط. ومن جانبه، أشار رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، محمد إسلامي، إلى أن المحادثات كانت «بناءة»، معرباً عن إمكانية حل الخلافات عبر التعاون والحوار.

وقبل اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أطلقت إيران أمالها في أن تجري المحادثات بشأن برنامجها النووي «بعيداً عن الضغوط والاعتبارات السياسية»، وصرح وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي في 17 تشرين الثاني 2024، بأن هناك فرصة «محدودة» للدبلوماسية لمعالجة الملف النووي، محذراً من أن إيران مستعدة لاتخاذ إجراءات جديدة إذا تبنّت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً مناهضاً لها.

عرض إيراني لمخزون اليورانيوم

لاحقاً لذلك، وفي 19 تشرين الثاني الجاري، أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران عرضت عدم زيادة مخزونها من اليورانيوم المخضب بنسبة تصل إلى 60%، واتخذت الاستعدادات اللازمة لذلك، وجاء هذا العرض خلال زيارة المدير العام للوكالة، رافائيل غروس، إلى إيران. ومع ذلك، كان العرض مشروطاً بإلغاء القوى الغربية لقرار مزع ضد طهران في اجتماع مجلس المحافظين في

إحالة الملف إلى مجلس الأمن

الآن، ومع تصاعد التوترات واستمرار إيران في أنشطة التخريب، هناك احتمالية لإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، وقد يؤدي ذلك إلى فرض عقوبات دولية جديدة على إيران. وبطبيعة الحال، فإن هذا يهدف نظرياً إلى الضغط على إيران للدخول في مفاوضات ربما لا يكون البرنامج النووي الأساسي فيها، فالقرارات الأخيرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعقوبات الغربية، والتحذيرات المتبادلة، تشير إلى مرحلة جديدة من التصعيد. ويأتي ذلك وسط حالة ترقب وانتظار مع

اقتراب عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض التي ستحدث في كانون الثاني 2025، فالأوساط المختلفة تنتظر موقف الإدارة الأمريكية الجديدة من الملف النووي الإيراني. فخلال ولايته السابقة، انسحب ترامب من الاتفاق النووي لعام 2015، ما أدى إلى تصاعد التوترات مع طهران.

خطى أسرع نحو الشرق...

أمام هذا الواقع، وبملاّ تصاعد الضغوط الغربية على إيران، خاصة فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وعلى رأسه الصين وروسيا، كاستراتيجية لمواجهة هذه التحديات، والجانب الإيجابي في هذا الإطار، هو أن ضغوط الواقع لن تدفع إيران إلا نحو المزيد من هذا التقارب والتعاون وتعزيز العلاقات مع الشرق، أي أن التصعيد الغربي سيدفع العملية قديماً بالاتجاه الصحيح، وبالضد من الغرب ذاته. فهذا التوجه نحو الشرق أصبح اليوم جزءاً أساسياً من السياسة الخارجية الإيرانية، إذ ترى طهران فيه وسيلة لتقليل اعتمادها

على الدول الغربية وتخفيف تأثير العقوبات المفروضة عليها. وللتوضيح، من المفيد التذكير أن الصين تعتبر شريكاً اقتصادياً رئيسياً لإيران في إحداثيات اليوم، حيث وقعت الدولتان في عام 2021 اتفاقية شراكة استراتيجية لمدة 25 عاماً، وشملت هذه الاتفاقية استثمارات صينية كبيرة في قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية الإيرانية، ما وفر لطهران دعماً اقتصادياً مهماً في مواجهة العقوبات الغربية. وعلى الصعيد العسكري، تعرّزت العلاقات بين إيران وروسيا بشكل كبير، خاصة في مجالات الدفاع والتكنولوجيا العسكرية، وهذا التعاون يمنح إيران قدرات عسكرية متقدمة ويعزز موقفها في المنطقة. استناداً إلى هذه المعطيات، يمكن القول إن الراجح الأكبر من التصعيد الغربي ضد إيران، والذي له آثاره السلبية بطبيعة الحال، هي إيران نفسها في نهاية المطاف، لأنه سيدفعها موضوعياً إلى تسريع الخطى نحو الشرق، لضمان موقعها، وسيادتها، وأمنها الوطني...

فنزويلا مجدداً... ألا تملّ الولايات المتحدة من تكرار نفسها؟



تموز وجعل أورتويا رئيساً منتخباً، الأمر الذي اعتبرته الحكومة الفنزويلية «خطوة سخيفة». فضلاً عن ذلك، وافق مجلس النواب الأمريكي في 18 من الشهر الجاري على قانون «بوليفار» الذي يحظر على الولايات المتحدة الأمريكية توقيع أي عقود مع أشخاص يتعاملون مع «حكومة نيكولاس مادورو غير الشرعية»، وهو لا يزال بحاجة لموافقة مجلس الشيوخ، ولتوقيع الرئيس الأمريكي قبل أن يدخل حيز التنفيذ. تعليقا على ذلك، قالت كراكاس: إن هذا القانون يعد «اعتداءً إجرامياً» وأنه ينتهك ميثاق الأمم المتحدة، ويضاف لأكثر من 930 إجراءً قسرياً أحادياً مفروضاً عليها.

رداً على هذه الإجراءات، أعلن الادعاء العام الفنزويلي فتح تحقيق بتهمة الخيانة بحق المعارضة ماريا كورينا ماتشادو، بسبب تعاملها مع دولة أجنبية ضد فنزويلا، وذلك بعد اتهامها بدعم العقوبات الأمريكية المفروضة على فنزويلا.

عادت الولايات المتحدة لتكرار المكرّر مرة أخرى في فنزويلا، ولننسخ وتلصق سيناريو غوايدو في 2019 على غونزاليس أورتويا 2024 معترفاً به رئيساً شرعياً للبلاد، فيما يبدو أنها محاولة لإبقاء التوترات جارية في البلاد.

■ هلاذ سعد

بعد أكثر من شهرين على إجراء الانتخابات في فنزويلا، قررت واشنطن الاعتراف بزعيم المعارضة الفنزويلية آدموند غونزاليس أورتويا الرئيس الشرعي للبلاد، حيث قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن: «الشعب الفنزويلي تحدث بصوت عالٍ في 28 يوليو/

حتى يصبح تأثيرها صفراً، شرط وجود مواقف واتجاهات داخلية جادة تسعى لمواجهة واشنطن وأتباعها.

نفسه يعني إفلاس الإدارة الأمريكية بقدرتها على إيجاد أدوات تخريب جديدة، وفشل فاعلية الأدوات القديمة، والتي لن يطول بها الوقت

بتكرار السيناريو نفسه، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبقاء الظروف متوترة ومشحونة في فنزويلا، إلا أنه وفي الوقت

لماذا يستهدفون الأونروا؟ الشروط الأمريكية-



في 28 تشرين الأول الماضي، صوتت الكنيست «الإسرائيلي» على إغلاق عمليات «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: الأونروا»، وتصنيفها كـ «منظمة إرهابية». لفهم علاقة «إسرائيل» والولايات المتحدة بـ «الأونروا»، ومكانتها ضمن النظام الأوسع لمنظمات المساعدات في فلسطين، وتسييس وتوظيف إيصال المساعدات، تم إجراء مقابلة مع «ليزا بونغاليا Lisa Bhungalia»، مؤلفة الكتاب الجديد «الإمبراطورية المرنة: إعادة صياغة الحرب عبر المساعدات في فلسطين»، وهي أستاذة مساعدة في الجغرافيا والدراسات الدولية بجامعة ويسكونسن-ماديسون الأمريكية، وباحثة في الحروب الحديثة والقانون. ورغم أن المقابلة أجريت قبل تصويت الكنيست «الإسرائيلي»، ففيها الكثير من الشرح والتوضيح لفهم آلية عمل المساعدات الغربية ومحاولتها إدامة الهيمنة الإمبريالية. واليك أبرز ما جاء في المقابلة.

■ ليزا بونغاليا
ترجمة: قاسيون

● جاك غروس: في كانون الثاني، أنهت الولايات المتحدة تمويلها للأونروا. ما الذي يجب أن نفهمه حول هذا القرار وتأثيره على تقديم المساعدات في فلسطين المحتلة؟

نعم، في كانون الثاني أوقفت الولايات المتحدة تبرعاتها للأونروا بعد مزاعم قدمتها «إسرائيل» بأن 12 من موظفي الأونروا «وزاد العدد لاحقاً إلى 19» البالغ عددهم نحو 30,000، لديهم صلات بأحداث 7 أكتوبر. رغم أن «إسرائيل» لم تقدم أدلة موثوقة تدعم ادعاءاتها، قامت الولايات المتحدة، مع 15 دولة أخرى، بتعليق تبرعاتها لوكالة اللاجئين الفلسطينيين. أعادت معظم الدول تمويلها بعد تحقيقات مستقلة في مزاعم «إسرائيل»، لكن في بعض الحالات، تم تخصيص الأموال المعادة لإدارة المخاطر «أي تعزيز سياسات مكافحة الإرهاب وآليات المراقبة في تدفقات المساعدات المدنية».

في الولايات المتحدة، وقع بايدن في آذار قانون HB 2882، أو قانون الاعتمادات الموحدة لعام 2024، الذي يتضمن بنداً يحظر استخدام الأموال لصالح الأونروا. وبالتالي، أصبح هناك قطع شامل ومصرح به قانونياً للتمويل الأمريكي للأونروا. وكانت الولايات المتحدة أكبر ممول للوكالة، حيث وفرت أكثر من ربع ميزانيتها. إضافة لذلك، أقر «الإسرائيليون» مؤخراً تشريعاً يصنف الأونروا كـ «منظمة إرهابية» ويمنعها من العمل في الأراضي الخاضعة للسيطرة «الإسرائيلية». تعني هذه الخطوة عواقب كبيرة، لأنها تفعّل سياسة «عدم الاتصال»، ما يمنع أي تفاعل مباشر بين «إسرائيل» والأونروا. يعد ذلك خطيراً للغاية، حيث تعتمد الأونروا على التفاعل الهيكلي مع «إسرائيل» لتنفيذ عملياتها الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

● جاك غروس: الفلسطينيون يعتمدون بشكل كبير على المساعدات، وتسييس هذا الواقع ليس جديداً. ما هي الأونروا، وما هو المشهد العام للمساعدات في فلسطين المحتلة؟

يعتمد الفلسطينيون بشدة على المساعدات بسبب عمليات التهجير المستمرة والاحتلال الطويل الأمد، الذي أدى إلى تدمير قدرتهم على بناء اقتصاد ذاتي مستدام. تم تضمين هذا الأمر بشكل هيكلي في اتفاقيات أوسلو. بعد توقيع هذه الاتفاقيات في التسعينيات، حدثت زيادة حادة في المساعدات الخارجية التي قيل

الأمريكية المقدمة للفلسطينيين، وتأثير ذلك هو ما درسته وكتبته في كتابي. وقد تعرّزت سياسات مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول، فهي ليست جديدة بأي حال. في الواقع، كما أوضحت في كتابي، تم وضع الأساس لكل ما حدث بعد 11 أيلول خلال التسعينيات، وخصوصاً في اتفاقيات أوسلو.

يعود الأمر إلى ما قبل ذلك أيضاً. ينص قانون المساعدات الخارجية الأمريكي لعام 1969 على أن الأونروا يجب أن تضمن عدم توجيه أي مساعدات أمريكية لأي لاجئ تلقى تدريباً عسكرياً من عضو في «جيش التحرير الفلسطيني» أو كان مشاركاً في أي «عمل إرهابي». كما أشار «داريل لي» في تقرير نشر بالشراكة بين Palestine Legal ومركز الحقوق الدستورية، هذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها مصطلح «الإرهاب» في قانون اتحادي أمريكي.

شهدت التسعينيات فترة حرجة تم فيها إنشاء الأساس القانوني لهذا الهيكل. في عام 1996، أصدر الكونغرس قانون «حظر الدعم المادي» كجزء من قانون مكافحة الإرهاب وعقوبة الإعدام الفعالة. وقبل ذلك، وقع «بيل كلينتون» في عام 1995 الأمر التنفيذي رقم 12947، الذي جمد أصول «الإرهابيين الذين يهددون عملية السلام في الشرق الأوسط» داخل الولايات المتحدة. فرض هذا الأمر التنفيذي عقوبات على كيانات معينة ومنع التعامل معها، حيث حدد 12 منظمة، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وحزب الله، و18 فرداً مرتبطين بها كـ «إرهابيين خاصين محددين SDTs».

يمثل هذا بداية التحول إلى نهج يعتمد على «القوائم» لتجريم دعم «الإرهاب». حيث يتم اعتبار أي دعم أو اتصال مع الكيان المدرج على القائمة السوداء غير قانوني بموجب القانون الأمريكي.

في فترة ما بعد 11 أيلول، تم توسيع لغة الارتباط في قانون «حظر الدعم المادي»، مما زاد بشكل كبير من الأنشطة والعلاقات التي يمكن اعتبارها غير قانونية بموجب القانون الأمريكي. وقد كان لهذا الإطار «الارتباطي»

فلسطينية، ومقاولون من القطاع الخاص، ومنظمات قاعدية. تعمل كل هذه الجهات ضمن سياقات وضغوط قانونية ومؤسسية ووطنية محدّدة. سارّكز في نقاشنا اليوم بشكل رئيسي على «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: USAID»، خصوصاً أن واشنطن أشارت إلى نيّتها إعادة توجيه المساعدات بعيداً عن الأونروا نحو USAID وشركائها على الأرض. كان على USAID أن توزّع نحو 500 مليون دولار بين عامي 2021 و2024 في غزة والضفة الغربية. يجب وضع نقطة أساسية أخرى في الاعتبار، هي أن كل ما ناقشناه اليوم يجب أن يفهم ضمن السياق الأوسع للدعم العسكري الأمريكي لـ «إسرائيل»، والذي يبلغ 3.8 مليار دولار سنوياً. قدمت الولايات المتحدة أكثر من 228 مليار دولار كمساعدات عسكرية لـ «إسرائيل» منذ تأسيسها، ومنذ تشرين الأول وحده، تلقت «إسرائيل» أكثر من 17.9 مليار دولار كمساعدات. يجب النظر إلى كل شيء في ضوء هذه الأرقام والعلاقة التي تكشفها.

● ديلان سابا: يدرس كتابك كيف أثرت إجراءات مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة على كل جزء من منظومة المساعدات في فلسطين، حيث حولت الأنشطة المعتمدة على المساعدات - من التعليم إلى المشاركة المدنية إلى البقاء اليومي - إلى مجال آخر للمراقبة والسيطرة من قبل الاحتلال. كيف تطوّرت «الأمّنّة/التدكّل الأمني Securitization» في المساعدات منذ السنوات الأولى «للحرب على الإرهاب»؟

هناك الكثير مما يمكن قوله هنا، والولايات المتحدة ليست الوحيدة التي استخدمت المساعدات للفلسطينيين كسلاح، لكنها لاعب ذو نفوذ كبير، وأطلقت عمليات «أمّنّة» متزايدة للمساعدات، تم تقليدها بدرجات متفاوتة من معظم وكالات المساعدات الغربية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

القوانين الأمريكية لمكافحة الإرهاب جزء مهم جداً من القصة. تم دمج هذه القوانين والقوائم السوداء في تدفقات المساعدات المدنية

إنّها تهدف إلى بناء مؤسسات دولة فلسطينية مستقبلية. ولكن مع استمرار الاحتلال، لم تتحقّق هذه الإمكانية السياسية.

يمكننا أن نبدأ بالأونروا. تأسست الوكالة في عام 1949 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عقب تأسيس «إسرائيل» والتهجير المتزامن لأكثر من 700,000 فلسطيني. كُلفت الأونروا بمهمة تقديم المساعدة والحماية للفلسطينيين الذين فقدوا المنازل وسبل العيش ولذريتهم. وتعتبر الوكالة المنظمة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تُعنى حصراً بمعاناة الفلسطينيين. تقدّم الأونروا مساعدات إنسانية حيوية تشمل المساعدات الغذائية والإغاثة والخدمات الأخرى للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والدول العربية المحيطة مثل سورية والأردن ولبنان.

يختلف تفويض الأونروا عن تفويض المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «UNHCR»، الذي يسعى إلى إنهاء وضع اللاجئين من خلال «الاندماج المحلي في البلد المضيف، أو إعادة التوطين في بلد ثالث، أو العودة إلى الوطن عند الإمكان». أما الأونروا، فليها تفويض يتمثل في إدارة المساعدات والحماية للاجئين الفلسطينيين حتى يتمّ التوصل إلى تسوية عادلة لقضيتهم، وهو ما يشمل خيار العودة إلى المنازل التي هُجروا منها، كما ينص عليه القرار 194 للأمم المتحدة. بناءً على ذلك، لا تسعى الأونروا إلى إنهاء وضع اللاجئين الفلسطينيين إلا إذا تحقّق هذا الحل السياسي. وهذا يجعل الأونروا فريدة من نوعها، حيث تلتزم منذ زمن طويل تجاه مجموعة واحدة من اللاجئين الفلسطينيين، الذين يبلغ عددهم اليوم نحو 5.9 مليون شخص مؤهلين للحصول على خدماتها. تدير الأونروا اليوم أزمة إنسانية كان من المفترض أن تكون قصيرة الأمد، لكنها استمرت سبعة عقود ولا تزال قائمة.

إلى جانب الأونروا، هناك العديد من الجهات الفاعلة في مجال المساعدات، بما في ذلك وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنظمات غير حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية



أول ظهور
لمصطلح «الإرهاب»
في قانون اتحادي
أواخر الستينيات
مستهدفاً
المقاومة
الفلسطينية بالذات

الصهيونية للإغاثة و«المنظمات غير الحكومية»



الفلسطينية التي تحاول تنظيم نفسها سياسياً وتطوير برامج لمجتمعاتها. هل يمكنك أن تخبرنا عن كيفية تأثير أمانة المساعدات على المجتمع المدني الفلسطيني وكيف يتنقل الناس بين مخاوف العقوبات والانقسامات التي تولدها هذه المخاوف؟

تبنى الفلسطينيون العديد من الاستراتيجيات للتعامل مع تعميق عمليات أمانة المساعدات. بعضهم اختار رفض التمويل الأمريكي كلياً. في عام 2003، على سبيل المثال، أعلنت شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية «PANGO» مقاطعة USAID رداً على إدراج «شهادة مكافحة تمويل الإرهاب» في المنح والاتفاقيات التعاونية التي يتعين على المنظمات الفلسطينية توقيعها قبل الدخول في اتفاقيات التمويل.

وعبرت هذه الشبكة عن قلقها من أن المنظمات الفلسطينية تجبر على توقيع وثيقة تنص على قطع العلاقات مع الكيانات والأفراد الذين تصنفهم واشنطن على أنهم إرهابيون - وهي تصنيفات، كما ذكرت سابقاً، تشمل العديد من الشخصيات والحركات والأحزاب التي تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من النضال التحرري الفلسطيني.

من الواضح للفلسطينيين أن أي نشاط، أو تصرف أو حتى خطاب، يعترض على موقعهم «المخضع» ضمن النظام السياسي الحالي في فلسطين يُعتبر تهديداً أمنياً، وغالباً ما يساوى بالإرهاب. يُنظر إلى توقيع شهادة مكافحة تمويل الإرهاب كتصديق مباشر على الموقف المشترك بين واشنطن و«تل أبيب»، الذي يجرم كل شيء ما عدا الامتثال الفلسطيني في ظل استمرار التهجير. كما قال لي أحد المتحدثين: «لا أحد يريد بالفعل استخدام الأموال لدعم الإرهاب. بدلاً من ذلك، هذه معركة حول المبادئ. من لديه السلطة ليحدد؟». بكلمات أخرى، اعتبرت هذه الشهادة من قبل الكثيرين في فلسطين أداة للمواجهة المضادة والحرب بالوكالة.

بمكافحة الإرهاب للدول الأجنبية تماماً على الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية الأخرى، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني.

هذا الوضع لا ينطبق بالضرورة على تدفقات المساعدات الثنائية الأمريكية، حيث إن المنظمات غير الحكومية، والمقاولين، وغيرهم من الوسطاء الذين يتلقون منحة وعقوداً أمريكية يتعاملون بشكل رئيسي مع واشنطن ويخضعون لمساءلتها بشكل أساسي. وكما ورد في دراسة نُشرت من قبل مشروع مكافحة الإرهاب والقانون الإنساني، فإن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية «لا تتعامل عادة مع تدابير مكافحة الإرهاب كقضية مستقلة بذاتها» بل تراها كعنصر واحد ضمن مجموعة أوسع من الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند تنفيذ البرامج والممارسات الإنسانية.

من ناحية أخرى، تبدأ التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب من فرضية أن طرفاً معيناً في الصراع هو «أو قد يكون» مجرماً، وبالتالي يمكن استبعاده من تلقي المساعدات. علاوة على ذلك، حتى لو تم اعتبار شخص ما مقاتلاً وبالتالي تم استبعاده من تلقي المساعدات بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن علاقة الاستبعاد هذه لا تمتد عادة إلى عائلة المقاتل أو المعالين من قبله. لكن هذا ليس الحال بالضرورة مع قوانين وسياسات مكافحة الإرهاب الأمريكية والمنطق الارتباطي الواسع الذي يدعمها.

لذلك، يمكن أن تؤدي إعادة توجيه التمويل الأمريكي من الأونروا إلى USAID ووكالات أخرى إلى ظهور أشكال جديدة من الاستبعاد داخل مجتمع اللاجئين الفلسطينيين. إن تداعيات مثل هذا الاحتمال خطيرة للغاية، سواء فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية في غزة، أو بالنسبة لآفاق إعادة التأهيل وإعادة الإعمار في المستقبل.

● جاك غروس: يصف كتابك عدة حالات لعب فيها الامتثال لقوانين مكافحة الإرهاب دوراً في خلق انقسامات تعجيزية بين المجموعات

عليهم فيها نبذ «الإرهاب» والتعهد بعدم العمل أو الارتباط بأفراد أو مجموعات مدرجة على القوائم السوداء، والالتزام بالشروط التقييدية في اتفاقيات التمويل.

بسبب المخاوف من انتهاك قوانين مكافحة الإرهاب الأمريكية، قامت العديد من المنظمات غير الحكومية والوكالات التعاقدية التي تتلقى أي نوع من التمويل الأمريكي ببناء آليات مراقبة واسعة وإجراءات شرطية ضمن برامج مساعداتها، مثل الفحوصات الأمنية، والشهادات، والبنود التعاقدية التقييدية. وفي بعض الحالات، تم استبعاد مناطق بأكملها أو بلديات كاملة «ترمز باسم derog» من تدفق المساعدات لتجنب انتهاكات قانونية أو تدابير عقابية ذات صلة. كما قال مدير إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية التي تدير أموالاً أمريكية في فلسطين: «الأموال لا تذهب لأي شيء يُعتبر محفوفاً بالمخاطر من الناحية القانونية».

تميز مهم يجب تسليط الضوء عليه هنا، هو بين الأموال الأمريكية التي يتم توجيهها من خلال منظمة متعددة الأطراف، مثل الأونروا أو أي وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة، وتلك التي تُدار ثنائياً عبر USAID. الأونروا ليست مستثناة من تفويضات الأمن وسياسات مكافحة الإرهاب الأمريكية، إلا أن «أمانة» المساعدات في السياق الأممي تتم بشكل مختلف إلى حد ما. لطالما نوقشت الاحتكاكات الناتجة عن التناقضات بين أنظمة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة وتلك الخاصة بالدول المانحة الفردية في الأوساط القانونية والسياسية.

تم تكليف الأونروا بالالتزام بسياسات مكافحة الإرهاب الأمريكية وشروطها منذ أواخر الستينيات. على سبيل المثال، يحدد إطار التعاون بين الولايات المتحدة والأونروا أن الأونروا يجب أن تتخذ «كل التدابير الممكنة» لضمان عدم استخدام أي جزء من الأموال الأمريكية «بشكل مباشر أو غير مباشر لدعم أفراد أو كيانات مرتبطة بالإرهاب». ومع ذلك، يتم توفير مستوى معين من الحماية للوكالات الأممية لضمان ألا تطفئ السياسات المرتبطة

أثار مدمرة بشكل خاص في فلسطين، حيث تقوم العديد من المنظمات غير الحكومية والمتعاقدين الذين يتلقون أموالاً أمريكية بفرض رقابة شديدة للتأكد من أنهم لا يخالفون قوانين العقوبات وسياسات مكافحة الإرهاب الأمريكية.

● ديلان سابا: هل يمكنك أن تخبرنا أكثر عن الدور المهم الذي تلعبه USAID هنا؟ كيف تعمل في فلسطين، وما دورها في تنفيذ النظام القانوني لمكافحة الإرهاب الذي وصفته؟

تعمل USAID بشكل شبه حصري من خلال ما أسميه «المجال الوسيط intermediary sphere» - وهو شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والمتعاقدين من القطاع الخاص الذين يحصلون على منح وعقود USAID، ثم يقومون بتنفيذ مشاريع المساعدات في فلسطين، سواء عبر شراكات مع منظمات محلية أو من خلال التنفيذ المباشر على الأرض. تمثل هذه الهيئات بنية تحتية حاسمة يتم من خلالها نقل قوانين مكافحة الإرهاب الأمريكية وتسلطها على الأجسام والأماكن البعيدة.

العلاقة التعاقدية التي يتم إشراك هذه الهيئات فيها تتطور بشكل أفضل في وثيقة تم دمجها في بعثة USAID في الضفة الغربية وغزة عام 2003، وهي «الأمر الإداري 21». يعمل هذا الأمر كأداة لنقل المخاطر، حيث يتم تحميل المسؤولية عن الالتزام بنظام مكافحة الإرهاب الأمريكي للهيئات الدولية التي تتعامل مع أموال المساعدات الأمريكية.

من بين المهام التي يطلب من هذه الوكالات التعاقدية تنفيذها: جمع المعلومات الشخصية عن الأفراد والمنظمات الرئيسيين الذين يتلقون أموال المساعدات الأمريكية، وفحصهم أو التحقق منهم عبر قواعد بيانات الاستخبارات ومكافحة الإرهاب الأمريكية، والحصول على شهادة «مكافحة الإرهاب» من المستفيدين المحتملين من المنح، والتي يتعين

بين التجريب والإحباط والضرورة التاريخية



خلال مسار الحرب القائمة في المنطقة والعالم، تظهر واضحة الحاجة إلى الارتقاء بمستوى الوعي السياسي للقوى السياسية التي تحاول الفعل، ومعها القوى الاجتماعية بالمعنى الواسع، لتلاصق ضرورة المرحلة وقانونها الداخلي. هذا الارتقاء ليس ترفاً بل مرتبط بالمجهود الحربي بالمعنى المباشر وب تطوير الهجوم، ولا حقاً الترتيب السياسي كتظهير للكامن في أسباب الحرب نفسها.

د. محمد المعوش

عدم كفاية «صوابية القضية»

يظهر من خلال المتابعة شبه اليومية لتحوّل الخطاب العام في المنطقة، وبالطبع تحت تأثير الإعلام المعادي في أهدافه لهزيمة المقاومة وإضعاف معنويات المجتمع، أنّ العقل العام يتحرك على وقع مستوى وحيد من المعطى الميداني، المرتبط بالدمار والقدرة على تنفيذ الاغتيالات وبمعاناة المهجرين، وبالمعطى الزمني المرتبط بطول مدة العدوان. وهذا يجعل من العقل العام -وعلى الرغم من قناعته بالعداء للكيان الصهيوني، وبدعم قضية المقاومة- يجعله أحياناً مشككاً بصوابية المعركة، وأحياناً أخرى مشككاً بعالمية المواجهة، وبالتالي ترابط مصالح القوى العالمية التي تواجه عالم الهيمنة الغربي، ولو بشكله الدولي إلى حد الآن، دون انعكاس ذلك بشكل واضح كفاية للعين العادية ضمن الدول التي تواجه نظام الهيمنة الدولي نفسه. وهذا التشكيك والإحباط وتراجع المعنويات ليس ثابتاً كما نرى، فهو ولكونه يعتمد مرجعيةً تجريبيةً محكومة بضعف التوصيف النظري «الصحيح» للمرحلة، وقانون تطورها التاريخي على وقع الضرورة الداخلية لأزمة الرأسمالية، ومعها أزمة المجتمع الطبقي بشكل عام - هذا العقل لكونه كذلك يتحرك بين التفاؤل والإحباط. والتفاؤل يظهر مع كل ارتقاء في العملية العسكرية الميدانية، لكون هذا العقل يعتمد في تفاؤله على المعطى

الميداني بشكل أساس، وعلى فهمه وحيد الجانب للحرب في شكلها العسكري. لا نقصد هنا التقليل من مسالة صعوبة المواجهة العسكرية، ولا التشكيك في حرص غالبية أصحاب هذا الصوت «القلق» -وليس جميعهم بالطبع- بل ما نحاول الإضاءة عليه هو أنّ الاعتماد على المزاج العام الداعم للمقاومة والمعادي للكيان ليس كافياً في حرب هجينة معقدة وطويلة الأمد «هي بالأحرى مفتوحة»، بل ما نحتاجه هو الارتقاء بالوعي العام إلى مستوى الفهم النظري السياسي لضرورة المرحلة التي تحمل في داخلها احتمالات تجاوز نظام الهيمنة في أقرب تقدير، وتجاوز الرأسمالية بشكل عام.

العدل الدولية، المجنّح، البالستي، فرط الصوتي بعد مراوحة شكلية لا أكثر للميدان، وبعد تمادي الكيان الصهيوني والغرب في تسعير المواجهة ومعها، شهيدنا موجة من الإحباط والتشكك العام، دخلت إلى المشهد العالمي في الأيام الأخيرة أسلحة نوعية تدخل الخدمة لأول مرة - ففي أوكرانيا قامت روسيا بإطلاق ناجح لصاروخ فرط صوتي قادر على حمل رؤوس نووية، كرسالة موجهة للغرب بعد سماح الأخير لأوكرانيا باستخدام الصواريخ بعيدة المدى لضرب أهداف داخل روسيا. وفي منطقتنا دخلت الصواريخ بعيدة المدى والمجنّحة الخدمة لضرب أهداف داخل الكيان المحتل، إضافة إلى الصمود الأسطوري للمقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني،

والفعل اليمني في البحار المحيطة والتصدي للأساطيل الغربية. وقبل ذلك كان قد صدر قرار من المحكمة الجنائية الدولية لتوقيف رئيس وزراء الكيان نتنياهو ووزير أمنه غالانت، وبعدها تتالت الدعوات الدولية لتطبيق القرار «بمعزل عن عدم صدق بعض مطلق تلك الدعوات».

ولكن، حصلت أيضاً عدة أحداث «بعيدة عن الميدان» ومنها لقاء البريكس الذي حصل في قازان-روسيا الشهر الماضي «تشرين الأول 2024»، والموقف الروسي في مؤتمر فالداي بداية هذا الشهر «تشرين الثاني» وخطاب الرئيس الروسي فيه والذي تحدث عن عوامل السلام و الأمن المشترك والتكافؤ منذراً بالثورة الروسية ومتحدثاً بلغة مادوية-تاريخية صريحة عن ثورية وجذرية الأحداث التي نعيشها وأكثرها تعقيداً، وعن زوال العالم القديم، وعن بقاء الفرد «إنساناً» المجتمع البشري محتفظاً بإنسانيته في مواجهة البربرية، وعن مسيرة التاريخ التي لا يمكن إيقافها، وعن ضرورة الجهود في القضايا الملحة أمام البشرية، كالمناخ والأمن الغذائي والتكنولوجيا الجديدة، إلخ. «لمراجعة الكلمة في قاسيون: **«يونتين يتحدث أمام فالداي عن «ديالكتيك التاريخ» والمبادئ الاستراتيجية للعالم الجديد»**». وفي المنطقة هناك الدعوات والتحركات التركية ضد الكيان. أمثلة عديدة بعيدة عن الميدان تعطينا دليلاً ليس فقط على عالمية المواجهة بل وكذلك على العقل الاستراتيجي للقوى الدولية الفاعلة كروسيا والصين في التصدي لأزمة النظام الإمبريالي، وهو بحد ذاته الحامل الرئيسي السياسي والاقتصادي للفعل العسكري المباشر والمؤسس للتوازن الاستراتيجي و لافاق تطوير هذا الفعل العسكري المباشر ضد كل الأصوات القائلة بتركنا وحيدين، و«تسويات تحت الطاولة» وبالمتاجرة بنا، وغيرها. هذا التوازن هو الذي يسمج اليوم، وعلى الرغم من العدوان والتدمير الواسعين الذي يقوم به

الكيان والغرب، بقيام الجبهة نفسها. دون هذا التوازن لا يمكن لنا الكلام عن جبهة أساساً، فيها كل أنواع الأسلحة والتكنولوجيا الحديثة. هذا التوازن هو الحاضن الدولي لعناصر المواجهة في منطقتنا، وتحديدًا الدول على الرغم من تناقضاتها الداخلية التي تتطلب الحل.

البحث عن «التفاؤل الاستراتيجي»

عامل مهم يفرض ضرورة تطوير العقل السياسي ليس للقوى السياسية الفاعلة فقط بل للقوى الاجتماعية بشكل عام، هو الانخراط الفاعل للمتابعين في مسالة «فهم ما يحصل». وهذا العامل يمكن متابعته من خلال تكاثر المقابلات مع شخصيات صحافية وسياسية وثقافية وغيرها، إن كان على صفحاتهم الخاصة أو عبر قنوات متعددة، وسواء كانت تلك الشخصيات في الغرب أو الشرق أو من منطقتنا. تلك الشخصيات التي تقدم تصوراً استراتيجياً تقيضاً للسردية المحيطة التي يجري تعميمها لا بلغة دعائية شعبية رخيصة، بل من خلال تحليل علمي تاريخي لمجريات العملية العالمية وضماً في منطقتنا. هناك بعض المقابلات المصوّرة التي تحصد عشرات الآلاف من المتابعات خلال يوم أو يومين من تاريخ نشرها على الشبكة. وهذا البحث عن «التفاؤل» مؤشّر على أنّ فرض حالة الإحباط تواجه معيقات وعوامل موضوعية تحمل فيها تفاؤلاً يحتاج إلى تنظير، فالعدو لا ينتصر، والجبهة لم تسقط، والغرب يتراجع، وقوى العالم الجديد تطور من ممارستها، ولكن مسار الأحداث طويل، وهذا بالتحديد ما يحتاج إلى تنظير وتوليف وتعميم يرقى إلى التفاؤل الاستراتيجي، ويؤسس لرفع الانخراط الشعبي الفاعل في تحقيق التحول الجذري والعميق الذي تحتاجه الحرب، بل هو السبب الأساس للحرب القائمة. مطلوب تحويل الإدراك العام من مستوى الأليقين والتشكيك إلى زمن مفتوح للتغيير والفعالية.

البحث عن التفاؤل
مؤشّر على مقاومة
لفرض الإحباط
وعوامل موضوعية
تحمل تفاؤلاً يحتاج
إلى تنظير فالعدو لا
ينتصر والجبهة لم
تسقط

«ناجيات من الرماد» مرة أخرى

ثمة فرق كبير يفصل بين ما نسمعه عن حدث ما، وما يحدث فعلاً لمن يعيش ذلك الحدث. وقد لا يملك من يسمع أو يشاهد سوى التفاعل مع ما يحدث على عكس من يعيش الحدث وتفصيله.

إيمان الأحمد

يستعرض فيلم «ناجيات من الرماد» لمخرجه الفلسطينية ناهد أبو طعيمة والذي أعيد عرضه في «معهد الصحافة وعلوم الأخبار» في تونس العاصمة، بالشراكة مع «منتدى الإعلاميات التونسيات» خلال عشر دقائق قصصاً مرعبة وشديدة المرارة عن الموت والفقد والنزوح المستمر والأحلام المؤجلة لنساء غزة وأطفالها على لسان أمهات ونساء يعشن الحدث الذي ما زال مستمراً بتفصيله المرّة والموجة يوماً بعد آخر.

يوثق الفيلم، الذي كان عرضه مناسبة لطرح النقاش بين طلاب الإعلام حول حقوق المرأة الفلسطينية، ما تتعرض له النساء من انتهاكات وحشية جراء عدوان الاحتلال المتواصل، وما تعيشه بشكل يومي من معاناة، ويسرد تفاصيل وقصصاً متنوعة غابت عن التغطيات الإعلامية كما تؤكد مخرجه التي أوضحت في

تصريح لها أن الفيلم «محاولة لتسليط الضوء على كل الانتهاكات التي تتعرض لها النساء من قبل الاحتلال، حيث تؤكد الأرقام أن 70% من شهداء غزة هم من النساء والأطفال»، وأنها أرادت من فيلمها أن يكون «دعوة للكرامة والحرية في فلسطين ولبنان ويلفت الأنظار إلى عديد من الأسئلة اليومية للنساء جراء عدم الاستقرار والنزوح المستمر، في ظل عدم توفر الماء والدواء والطعام وغياب أبسط مقومات الحياة».

وأشارت إلى أن إحصاءات هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي عرضها الفيلم تكشف نزوح نحو مليوني شخص، بينهم نحو مليون امرأة في غزة، حتى نهاية الشهر الخامس من العام الحالي، والسابع منذ الحرب المتواصلة حتى الآن. وأن «هناك استهداف مقصود من قبل الاحتلال للأرحام حتى لا يولد جيل جديد يرث المقاومة»، حسب تعبيرها، وأكدت إحصاءات سرديتها في عملها الوثائقي، إلى أن 10 آلاف امرأة قتلن في حرب الإبادة المتواصلة على قطاع غزة، كاشفة أنه في حال تواصل الحرب، فسيتواصل قتل 63 امرأة يومياً بالمتوسط الحالي، منهن 37 أمماً كل يوم، ما سيؤدي إلى تدمير آلاف الأسر



وتشريد آلاف الأطفال. يبسط الفيلم -الذي لخص 200 يوم من الحرب وجرى تصويره على مدى 6 أشهر- الضوء على المعتقلات، من خلال الصور الموثقة وتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تؤكد تعرض المعتقلات الفلسطينيات في غزة لأشكال متعددة من الاعتداءات. مزج الفيلم بين الشهادات والأرقام وفسح المجال لسرد قصص من الواقع ولكنه حمل بين طيات كل قصة قوة وصمود ومقاومة المرأة الغزية والفلسطينية عموماً رغم الوجود والحزن في تحديها للموت ومخططات الاحتلال وسياساته الرامية إلى تفريغ الفلسطيني من انتمائه إلى وطنه.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



العالم معو إيبو شاشو - إلى يمينه بريه وإلى يساره بشر من (سعد ورفضان)

محو ابن إيبو شاشو الكردي من حارم، من مجاهدي الثورة السورية الكبرى كان من أطلق الرصاصة الأولى في وجه المحتل الفرنسي



الاحتفاء بالكوفية الفلسطينية

وإدراجها على قائمة التراث

أعلنت وزارة الثقافة الفلسطينية مؤخراً عن إدراج الكوفية الفلسطينية على قائمة التراث غير المادي التابعة لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة «إيسيسكو». جاء ذلك في مناسبة «يوم الكوفية» الوطني الذي يعود إحياءه إلى قرار كانت قد اتخذته وزارة التربية والتعليم الفلسطينية عام 2015، بتوشح فيه الطلبة والمعلمون والعاملون في مجال التعليم الموظفون بالكوفية، ويرفعون الأعلام الفلسطينية. وقد صرح وزير الثقافة الفلسطيني، عماد حمدان إن: «الكوفية الفلسطينية باتت رمزاً لهويتنا الوطنية، وتحكي قصة التمسك بالأرض والكفاح الفلسطيني»، ووصفها بأنها «الشاهد الصادق على النضال الطويل للشعب الفلسطيني، وانتشارها دليل على تكاتف أطراف المجتمع من أجل الحرية على مدار عقود من الزمن». وأكد حمدان أن إدراج الكوفية الفلسطينية على قائمة التراث الثقافي غير المادي لمنظمة «إيسيسكو»، يعتبر «إنجازاً وطنياً لصون هذا التراث الثقافي الذي تبنته الوزارة، بعد إصرار حملة التراث على إدراجه على القائمة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي، خاصة أن الكوفية باتت رمزاً للهوية الوطنية».

المقاطعة ثقافية أيضاً

وُقع أكثر من 6 آلاف كاتب وناشر وعامل ثقافي مؤخراً على رسالة ترفض التعاون مع مؤسسات «إسرائيل» الثقافية، وتحديد دور النشر «الإسرائيلية» التي وصل عددها إلى 98 دار نشر. ضمن إطار حملة مقاطعة الاحتلال اقتصادياً وثقافياً وفنياً. ونشرت «مؤسسة فلسطين للأدب» في لندن وفلسطين، رسالة أكدت فيها أن حملة التوقيع «تعد خطوة أولى مهمة نحو مقاطعة أوسع تشمل الأكاديميين الإسرائيليين مستقبلاً، مع تحميل المسؤولية للمؤسسات السياسية والعسكرية في الدول الإمبريالية». وشملت الأسماء الموقعة كتاباً وكاتبات حائزين على جوائز «نوبل» و«بوكر» و«بوليتزر»، من بينهم سالي روني، واني إيرنو، وأرونداتي روي، وفيت ثانه نفوين، وماكس بورتر، وأوشن فونغ، وبيريسفال إيفريت، وعبد الرزاق قرنج، وروبي كور، وميشيل ألكسندر، وجوديث باتلر، وراشيل كوشنر، وجومبا لاهيري، وفاليريا لويزيلي، وآخرون. وبجسب المؤسسة، فإن الرسالة تمثل إعلاناً جماعياً لأكثر مقاطعة ثقافية ضد المؤسسات الثقافية الإسرائيلية في التاريخ، إذ أوضح الموقعون أنهم «لا يمكنهم المشاركة بضمير مرتاح مع المؤسسات الإسرائيلية من دون مساءلة علاقتها بنظام الفصل العنصري والتشريد».

وما زال الكشف مستمراً



وضعت الإبادة الجماعية التي يقوم بها الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني ومناصروه في المنطقة والعالم اليوم الجميع أمام معركة مزدوجة إحداهما مباشرة ضد ما يجري من سياسات أنتجت الأزمة العميقة للمنظومة الإمبريالية الغربية والثانية ضد الزيف والكذب الذي كان وما زال يقوم بتغطية هذه السياسات.

■ إيمان الخياط

والتطهير العرقي المستمرين ضدهم.

الغرب لن يكون مرجعاً

تأتي أهمية مثل هذه التحقيقات ليس بسبب كشفها عن العلاقة العضوية فقط، والتي تربط بين المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والإعلامية ذات المصالح والأهداف المشتركة مهما كانت درجة التنافس بينها، ومهما برعت في ادعاء التزامها بشعارات فخمة كالموضوعية والحيادية والإنسانية، بل من أجل التحرر من وهم شائع منذ عقود حول امتلاك الصحافة الغربية سلطة أخلاقية أو سلطة مهنية وأنها يمكن أن تصبح مرجعاً للصحافة والإعلام في دول الجنوب أو يمكن أن تتحول إلى مرجع ومصدر للمعلومات للباحثين لاحقاً في التاريخ والبحوث الإنسانية. يؤكد ذلك أحد النماذج المتكررة أثناء التغطية الغربية للحرب على غزة وهو الصحافة المرافقة للجيش، حيث رافق صحفيون «الجيش الإسرائيلي» في غزة وتبنوا روايته، عبر التجهيل والتلاعب بالعناوين والمصطلحات

كشفت تحقيق استقصائي أجراه مؤخراً الصحافي ألان ماكلويد في موقع «منت برس نيوز»، عن تأثير اللوبي الصهيوني في غرف تحرير الاعلام الأميركي من خلال شبكة واسعة من الموظفين السابقين في منظمات اللوبي الصهيوني مثل «أيباك» و«كاميرا» CAMERA، و StandWithUs.

وهم يشغلون اليوم مناصب رفيعة في غرف الأخبار الأمريكية وفي وسائل إعلام بارزة منها «إم. إن. بي. سي.» و«سي. إن. إن.» و«فوكس نيوز»، و«نيويورك تايمز»، حيث يقومون بتغطية وإنتاج الأخبار المتعلقة بالحرب على غزة ويسهمون بشكل غير معلن في تشكيل الصورة من منظور منحاز إلى الكيان ويساعدون في «تلميع» صورته وإبعاد الانتباه عن ممارساته الوحشية ضد الفلسطينيين، بما فيها حرب الإبادة الجماعية

والأرقام وغيرها الكثير، والأهم من هذا كله إسقاط السياق التاريخي الحقيقي للقضية الفلسطينية. فبالنسبة إلى الصحافة الغربية، بدأت القضية الفلسطينية يوم 7 أكتوبر 2023 ومن خلال ذلك جرى إسقاط سياق سياسي وثقافي وتاريخي للقضية الفلسطينية، وسياق دولي وحقوقى أسقطت عبره القانون الدولي وقوانين الأمم المتحدة والتقارير الحقوقية الدولية، القائلة إن هناك شعباً يعيش تحت الاحتلال.

خلفياتهم تكشفهم

بالعودة إلى تحقيق ماكلويد فإن التأثير الصهيوني في الإعلام الأمريكي ليس عرضياً، إذ توضح خريطة العاملين في الإعلام المنشورة، والمهام التي يقومون من خلالها بخدمة المؤسسات الصهيونية التأثير الصهيوني بشكل كبير.

تعمل كيلا شتاينبرغ، وهي ناشطة في «أيباك»، منتجة في «إن. بي. سي.» وقد شاركت في إنتاج وثائقيات تروج لصورة إيجابية عن «إسرائيل». أما إيما غوس، وهي منتجة في «إن. بي. سي.» فقد كانت سابقاً عاملة لدى منظمة إسرائيلية تهدف إلى نشر الوعي حول الهوية اليهودية بين الشباب الأمريكي، والكتابة في «سي. إن. بي. سي.»، جيلي مالينسكي، كانت ضابطة سابقة في

قوات الاحتلال الإسرائيلية. وتضم «فوكس نيوز»، وشبكة «سي. إن. إن.» أيضاً موظفين ذوي خلفيات إسرائيلية أمنية وعسكرية.

تمتد تأثيرات اللوبي الصهيوني لتشمل الصحافة المطبوعة أيضاً، مثل «نيويورك تايمز». ويذكر التحقيق كيف أن الصحافيين الذين يعبرون عن آراء داعمة لفلسطين يواجهون حملات تضييق وإقصاء من المؤسسات الإعلامية الكبرى. فقد كشفت مذكرة داخلية مسربة من «نيويورك تايمز» أن إدارة الصحيفة منعت صراحة استخدام مصطلحات مثل «الإبادة الجماعية» و«المنذبة» و«التطهير العرقي» و«مخيم اللاجئين» و«الأراضي المحتلة» وحتى كلمة «فلسطين» في تغطيتها الإخبارية.

كما يوضح التحقيق كيف جرى اعتبار التأييد لإسرائيل أمراً طبيعياً في الدوائر النخبوية الأمريكية، ويؤكد تراجع ثقة الجمهور الأمريكي بوسائل الإعلام، خاصة بعد أن أظهر استطلاع حديث نشره «غالوب» أن نحو 30 في المئة فقط من الأمريكيين يتقنون بوسائل الإعلام. تثبت الوقائع كل الزيف المتراكم لعقود. ويثبت صمود الشعب الفلسطيني وقواه الحية ومقاومته الأسطورية كذب أساطير الإعلام الغربي وزيفها، فما جرى ويجري اليوم يفتأ الأعين ويبدد الأوهام بحقائق واضحة يثبت صدقها أصحاب الحق بدمائهم.

ويثبت صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الأسطورية كذب أساطير الإعلام الغربي وزيفها



حزب الإرادة الشعبية

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2025

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية